مستقبل النظام الإقليمي العربي في ضوء المتغيرات الجيوسياسية الراهنة

د. عمر كامل حسن
جامعة الانبار-كلية التربية للعلوم الانسانية

المستخلص

تقدم الدراسة قراءة تحليلية استشرافية لمستقبل النظام الاقليمي العربي في ضوء ما تمر به المنطقة العربية من تغييرات جيوسياسية ، وتطلب ذلك إجراء مقاربة مفاهيمية بين مفهومي النظام الإقليمي والنظام الإقليمي العربي . وانصرفت الدراسة لأثبات صحة الفرضيات الى مناقشة التحديات التي واجهها النظام منذ نشأته والتي تسببت فيما بعد في تفجر الثورات وإنتشار التطرف والارهاب في المنطقة العربية .

وفي ظل هذا الواقع الخطير بدت البيئة اكثر حدة لجهة معطيات إعادة تشكيل النظام ، استناداً لذلك توصلت الدراسة الى أن هناك أكثر من سيناريو أو مشهداً محتملاً الحدوث في ضوء المعطيات التي قدمتها الدراسة على الرغم من أن المعطيات لا تزال قيد التفاعل والاختبار .

Abstract

This study presents analytical and outlook reading of the future of the regional Arab system in terms of the geopolitical changes that the Arab region witnesses. This demands specifying carrying out an approach of the concepts between the ones of the regional system and the Arab regional system. The study has dealt with the validity of the hypotheses and it has discussed the problem that the regime (system) has faced since it is establishment and which later have caused the burst out of the revolutions and the spread of extremism and terrorism in the Arab region.

In the light of this dangerous situation (reality), the environment seemed more readiness to respond to the facts of re-forming the system.

On the light of this, the study has condoled that there are more than a scenario or scene that may occur in terms of the data given in this study though the data are still under interaction and testing.

أولاً: المقدمة: كان تأسيس جامعة الدول العربية في العام ١٩٤٥ بمثابة علامة تنظيمية على نشأة النظام العربي المعاصر وان كانت الإرهاصات الشعبية لهذه النشأة قد سبقت ذلك كثيراً. واجه النظام منذ تأسيسه تحديات جيوسياسية كبرى، ليس على مستوى النظام ككل فحسب، بل على مستوى الدول القطرية المكونة للنظام أيضاً، تسببت في إحداث خلل في نمط تفاعلاته، ولتدفعه دفعاً نحو جدل هوياتي حول ما إذا كان نظاماً عربياً ام شرق أوسطي.

ظل النظام العربي متماسكاً أمام كل التحديات بفعل عامل التجاور الجغرافي لاقطاره، وبفعل الثقافة واللغة والتأريخ المشترك. إلا أن ذلك التماسك بدا – لدى باحثيين شكلياً – لاسيَّما مع أخفاق النظام في بناء أمن قومي عربي، وسوق عربية مشتركة، ونظم ديمقراطية تحترم حريات المواطنين، وتتيح لهم المشاركة السياسية في صناعة القرار السياسي. ومن هنا بدا أننا إزاء نظام إقليمي عربي تغلب مبانيه على معانيه، أو بمعنى أخر هناك فجوة بين مضمون أهداف هذا النظام وتفاعلاته.

ازدادت التحديات المحدقة بالعالم العربي جراء حدث "الربيع العربي"، لاسيما أن ما يطبع هذه المرحلة الحرجة في سياق الأنتقالات السياسية الجارية في دول "الربيع العربي" هو تلاطم "زخم سوسيولوجي"، تمظهر في حدة التوترات السياسية، والتجاذبات المذهبية، والأنقسامات المجتمعية، والأنزلاقات العنيفة، وهو ما بات يهدد "الصيرورة الثورية" لنضال شعوب دول "الربيع العربي". تلى هذا الحدث حدثاً جيوستراتيجياً غاية في الخطورة، تمثل في انتشار التطرف والأرهاب وتمكن بعض التنظيمات المتطرفة من الأستيلاء على مساحات شاسعة من أراضي أكثر من دولة عربية، مما أغراها بإعلان قيام "دولة الخلافة". رافق ذلك أندلاع حروب أهلية داخل عدد من الدول العربية، لاسيما تلك التي شهدت ثورات شعبية على نحو أصبح يهدد الدولة الوطنية نفسها ويطرح بقوة إعادة رسم الخريطة الجغرافية السياسية للوطن العربي على أسس إثنية.

انطلاقاً من هذا الواقع، تناقش الدراسة من خلال ثلاثة مباحث تتناول على الترتيب، الأطار المفاهيمي للدراسة، وأهم التحديات التي واجهت النظام منذ ظهوره على المسرح

السياسي الأقليمي والدولي، ثم المعطيات الجديدة التي أوجدتها الثورات العربية وأنتشار التطرف والأرهاب العابر للحدود، وأخيراً السيناريوهات المتوقعة الحدوث.

ثانياً: مشكلة الدراسة: تنطلق مشكلة الدراسة من التساؤل الأتي: ما مدى انعكاس التغييرات الجيوسياسية الراهنة وتداعياتها على مستقبل النظام الإقليمي العربي.

ثالثاً: فرضيات الدراسة: بالأعتماد على مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الأتية:

أ- ان حجم التحديات ونوعها التي تواجه النظام العربي حالياً، في أطار التغييرات الجيوسياسية الراهنة يفرضان التساؤل عما إذا كانت قدرته على البقاء تكفي لمواجهتها، أو على الأقل لعبورها بأقل خسائر ممكنة، أو خسائر كبيرة، بحيث لا تصل إلى حد إنفراط عقدة.

ب- أن النظر إلى جغرافية الأنتشار العسكري الأجنبي في المنطقة العربية بوصفها بنية مترابطة جغرافياً وأجتماعياً يكشف مستوى عميق من الأختراق العسكري والسياسي والأقتصادي، الأمر الذي يفقد المنطقة، كنظام إقليمي التخطيط المستقل للمستقبل الجيوسياسي والجيواقتصادي.

جـ – بناء على مداخل التغييرات التي يواجهها النظام العربي، فهل سيتمكن من البقاء في مواجهة الأطروحات الفكرية البديلة أو المشاريع المطروحة خاصة الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية وغيرها.

رابعاً: حدود الدراسة: ينحصر اطار الدراسة ضمن حدود الوطن العربي بوصفه وحدة جغرافية (طبيعية وبشرية) واحدة.

خامساً: أهمية الدراسة: لا تزال البحوث والدراسات العربية تتلمس المسارات الممكنة للبحث في مدى قدرة المعطيات الراهنة في المشهد العربي العام، على تفعيل العمل العربي المشترك، وألتماس أفاق أرحب، ومسارات جديدة لهذا العمل، بعد فترات انكسار وتردِ، لا يزال يمر بها النظام العربي. علاوةً على معطيات سلبية أخرى على المستويات الثلاثة: المحلية، والإقليمية، والعالمية. من هنا تكتسب هذه الدراسة أهميتها، فلعلها – إلى جانب دراسات أخرى – تسهم في توضيح معالم المستقبل للنظام العربي وفق رؤى واضحة، ومنهج علمي رصين لتفسير عوامل نشوء التغييرات في النظام الإقليمي وما يمكن أن تؤول إليه من مسارات.

سادساً: منهجية الدراسة: أعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج الأستقرائي بهدف تأصيل مبدأ الحياد في البحث العلمي للتوصل إلى نتائج أكثر علمية وموضوعية. وقد

أعتمدت الدراسة المنهج التأريخي التحليلي من أجل فهم الماضي فهماً أكثر دقة لغرض تحليل الأحداث السياسية الجارية، أي أنه يدور حول الماضي من أجل تفسيره بصورة أوضح بدلاً من مجرد سرد الأحداث التأريخية حتى يتسنى فهم المشكلات والأوضاع السياسية الحاضرة. وقد شهدت السنوات الأخيرة – في ظل المدرسة ما بعد السلوكية – عودة إلى الأهتمام بالدراسات التأريخية في علم الجغرافيا السياسية والجيولتيكيا، وإلى توظيف المنهج التأريخي على أن يتجاوز الباحث مجرد السرد والوصف إلى التحليل.

المبحث الأول: التقارب المفاهيمي بين النظام الإقليمي والنظام الإقليمي العربي.

أ–النظام الإقليمي . . المفهوم والعناصر.

برز الأهتمام بدراسة النظم الإقليمية منذ أوائل ستينيات القرن العشرين، وتحديداً عندما طرح كالنتوري وشبيجل كتابهما الذي حمل عنوان (The International politics Of Regions) [١] وان كان يمكن إرجاع جذوره إلى الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد؛ فقد كان (مفهوم الإقليمية)* Regionalism أحد المواضيع الأساسية في مجال التنظيم الدولي، ودار جدل طويل حول ما يسمى بالعالمية في مواجهة الإقليمية (Universalism Versus Regionalism)[٢].

وقد رأى بعض الباحثين في المحاولة التي جرت في القرن العشرين لإنشاء مؤسسات دولية عالمية مثل عصبة الأمم المتحدة أنها مهمة مكبوحة بالإقليمية. وقد ظهر ذلك حين وجد الذين وضعوا ميثاق الأمم المتحدة أن أولوية مجلس الأمن في المسائل التي تنطوي على السلام والأمن قد تتعرض إلى التحدي من قبل التحالفات والأتفاقيات الإقليمية، ويمثل الفصل الثامن من الميثاق وعنوانه "الأتفاقات الإقليمية" صيغةً وسطاً بين العالمية والإقليمية، وبالرجوع إلى أحداث الماضي نجد أن هذه الوضعية المؤقتة (Modusvivendi) كانت منطوية على الحكمة بكل تأكيد، وقد فشلت الأمم المتحدة في تجسيد أحكام الأمن الجماعي الواردة في الميثاق حسب ما شهد نظام ما بعد ١٩٤٥ تجديداً للإقليمية.

وقد ظهرت النزعة ذاتها في العلاقات الأقتصادية العالمية. فقد كان التعاون والأندماج (التكامل) الإقليميان عبر بعد الثروة/ الرفاه أبرز سمات السياسة الكلية، و أن نظام الأمم المتحدة كان متساهلاً. وقد نصت الأتفاقية العامة المتعلقة بالتعريفات والتجارة (الغات) على أحكام محددة لتنفيذ الأتفاقات التجارية تلك. وقد قطعت أوروبا الغربية شوطاً كأبعد ماقطعة أي إقليم في بناء الإقليمية الأقتصادية ضمن مجموعة من المؤسسات. فالأتحاد الأوروبي الأن طرف فاعل قوي بحد ذاته وقد عمل بالتأكيد كمعدَّل منهجي على بناء ذلك. فمن المعقول الأفتراض بأن هذه الأتجاهات سوف تستمر في المستقبل القريب وأن أطرافاً فاعلة أخرى سوف تسعى لتحسين الإمكانات بالنسبة للإقليمية[٣].

وكان من أثار هذه المواجهة بين العالمية والإقليمية إلى التمييز بين ثلاثة مستويات للتحليل:

- **مستوى النظام الدولي**(International or global system): يقصد به أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى التي يترتب على نوعية العلاقات بينها تحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم ككل. وتثار في هذا الصدد عدة نماذج مثل توازن القوى Balance of Powers وتعدد الأقطاب أو المركز Poly – Centrism.

- **مستوى النظام الإقليمي أو التابع** (Regional Or Subordinate System) ويقصد به نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما تحدد – عادة – على أساس جغرافي. وقد أخذت بهذا المستوى من الدراسات التي تمت عن النظام الإقليمي العربي، أو منطقة الشرق الأوسط، أو جنوب شرق آسيا وأفريقية[٤].

مما ينبغي الإشارة إليه ضمن هذا السياق هو، إطلاق مصطلح النظام الفرعي (Sub – System) على هذا المستوى من الأنظمة، فعند تطبيقه على العلاقات الدولية وجد أنه ذو حدود مشتركة مع مفهوم الإقليم. ويعود الفضل بصفة عامة في الترويج المبكر لهذا النهج إلى بايندر (Binder) (١٩٦١) وبريخر (Brecher) (١٩٦٣). وفي ١٩٦٩ طرحت "رابطة الدراسات الدولية" المفهوم أيضاً في عدد خاص من "مجلتها الربعية"[٥].

إذا وفقاً لما تقدم، يقترن مصطلح الإقليم (Region) بـ "النظام الفرعي" المنهجي، وبذلك أضحت دراسات عدة على النظام الإقليمي بـ "النظام الفرعي الإقليمي" (Regional Sub – System).

– **مستوى سلوك الوحدات المكونة للنظام الدولي (Actors):** يركز هذا المستوى من التحليل على السلوك الخارجي للدولة، أو على السياسات الخارجية للدول (أي التركيز على طبيعة التفاعلات التي تتم بين الوحدات المكونة للنظم الإقليمية)[٦].

وقد أفضت الدراسات التي اتجهت الى ذلك خاصة مع تعولم المجتمعات، وتزايد احتكاكها ببعضها بعضاً – لبروز (مفهوم الإقليمية الجديدة)*.

يستنتج من مستويات التحليل الثلاث التي تمت الأشارة إليها. أن المنظورات السائدة في دراسة النظم الإقليمية تقوم على فرضيتين أساسيتين، الفرضية الأولى تعني بتفكيك النظام الدولي إلى نظم فرعية متميزة، والثانية على تجميع الدول في نظم إقليمية توجهها دولة قائد. وأشارت مدرسة النظم الإقليمية إلى أن العلاقة ما بين الدولي والإقليمي هي أكثر من علاقة ذات أتجاه واحد، حيث تأثير نظام في الأخر، دون حدوث العكس، غير أن دراسات السياسة الدولية ساد فيها تقليد بحثي يرى العلاقة بين النظم الإقليمية والدولية علاقة تبعية من خلال نموذجي التواصل والأنقطاع بين النظم الدولية والإقليمية، بحيث يشير (التواصل) إلى أنسجام ما بين مصالح القوى الإقليمية والدولية، (والانقطاع) إلى أختلاف في تلك المصالح، وحتى في النظرة لطبيعة النظام الدولي، فقد تكون نظرة القوة الدولية قائمة على الحفاظ على الأتحادية في حين تطمح النظم الإقليمية إلى نظام متعدد الأقطاب[٧]. **أما المعيار المعتمد لتحديد ماهية النظام الإقليمي، فقد واجه المتصدون لتعريف النظام الإقليمي، تحديد المعيار الذي يمكن بموجبه التعريف. ومرد ذلك، تعدد المعايير المعتمدة، وغياب الإتفاق بين الدارسين على معيار واحد. هنا يقدم البحث المعايير المستخدمة في تحديد ماهية النظام. وبيان حجية المؤيدين والمعترضين على اعتماد كل معيار.**

١– **معيار الجوار الجغرافي:** النظام الإقليمي وفق هذا المعيار، يرتكز على التقارب الجغرافي (Geographic proximity approach teritoriale).

٢– **معيار التماثل:** النظام الإقليمي وفق هذا المعيار، يتجاوز الإطار الجغرافي، ليرتكز على عناصر التماثل بين الدول المنخرطة في نطاق إقليمي محدد كالعناصر الثقافية والأجتماعية والثقافية والإقتصادية (Homogeneity approach).

٣- **معيار التفاعل:** النظام الإقليمي وفق هذا المعيار، يتجاوز الإطار الجغرافي و عناصر التماثل، ليرتكز على التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية والأجتماعية بين الدول، وبعضها مع البعض (International approach)[٨].

ومع التسليم بأهمية الإطار الجغرافي في تحديد نطاق الإقليم (Literature) إلا أن للصفات البنيوية أهمية خاصة في استقرار هيكلية النظام الإقليمي برأي الباحث عبد القادر المخادمي[٩]، وهذا ما يقودنا إلى التركيز على عوامل التفاعل والأنسجام بين أطراف هذا النظام من خلال الصفات القاعدية، فالأوضاع الأقتصادية والسياسية والثقافية والأجتماعية والتأريخية والنفسية والقيمية السلوكية والتي تفيض وجود قدر من المصالح والمنافع المشتركة لأطراف النظام الإقليمي. وبالقدر الذي تتحقق درجة من التقارب في المقومات والصفات البنيوية للنظام بالقدر الذي تتحقق درجة أعلى من التماسك بين مكونات النظام ووحداته وعناصره.

فيما يولي الباحثان جميل مطر وعلي الدين هلال أهمية خاصة لمعيار الجوار والتقارب الجغرافي، ويعدانه الأساس في تحديد النظام الإقليمي، ويعلل الباحثان ما ذهبا إليه بالقول: "أن حجم التفاعلات بين الدول المتقاربة جغرافياً عادة ما يكون أكبر وأكثر بين تلك غير المتجاورة، وأن الدول التي تقع في قارات متباعدة عادة ما تكون التفاعلات بينها محدودة، بأستثناء الدول الكبرى التي قد تتفاعل وبكثافة مع دول ومناطق بعيدة عنها لأعتبارات استراتيجية عسكرية أو اقتصادية"[١٠].

ونظراً لأن المجال لا يتسع لذكر جميع الرؤى والملاحظات حول المعايير المستخدمة لتعريف النظام الإقليمي، والتي غيبت الإتفاق على ذلك فإن هناك اتفاقاً عاماً على أن أهم عناصر النظام الإقليمي هي:- وحدات النظام، والتفاعل بين هذه الوحدات، وهو يتخذ أنماطاً تعاونية أو صراعية، والبيئة المحيطة بالنظام الإقليمي وحدود النظام ، بمعنى الخطوط التي تميز النظام الاقليمي عن غيره من الأقاليم الأخرى، وهيكل النظام الذي يعبر عن توزيع القوة داخل النظام بناء على العناصر المحددة لها.

بناءً على ما تقدم، يمكن تعريف النظام الإقليمي بأنه تواصل جغرافي بين مجموعة من الدول المتماثلة ثقافياً والتي تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية تتميز بالأستقلال النسبي عن نفوذ الدول الكبرى.

ب- النظام الإقليمي العربي: المفهوم – الأهداف – التحولات .

أنطلاقاً من المفهوم الذي سبقت الأشارة إليه يكون النظام الإقليمي العربي انموذجاً مطابقاً لتوصيف النظم الإقليمية (Territorial) تنطبق عليه المعايير الثلاثة الرئيسة في تعريف النظم الإقليمية (الجوار والتقارب الجغرافي والتماثل والتفاعل).

فمن ناحية الجغرافيا (الامتداد الجغرافي)، تمثل البلاد العربية – بأستثناء جيبوتي والصومال – إقليماً ممتداً من غرب المحيط الأطلسي وحتى بحر العرب وصولاً إلى شرق الخليج العربي، ويضم هذا الإطار الجغرافي الدول المنظوية تحت راية جامعة الدول العربية في شمال القارة الأفريقية وشرقها وغرب قارة أسيا يبلغ عدد دولها مجتمعة اثنتين وعشرين دولة، تقع عشرة دول منها في أفريقيا، وأثنتي عشر دولة في أسيا. بمساحة قدرها ١٣,٨٢٥,٠٠٠كم^{٢}، تقع ٧٢,٤٥% منها في قارة افريقيا و ٢٧,٥٥% منها في قارة أسيا يفصل البحر الأحمر هذا الأمتداد الجغرافي بين القارتين ، خريطة (١) .

خريطة (١)

الإطار الجغرافي السياسي للنظام الإقليمي العربي

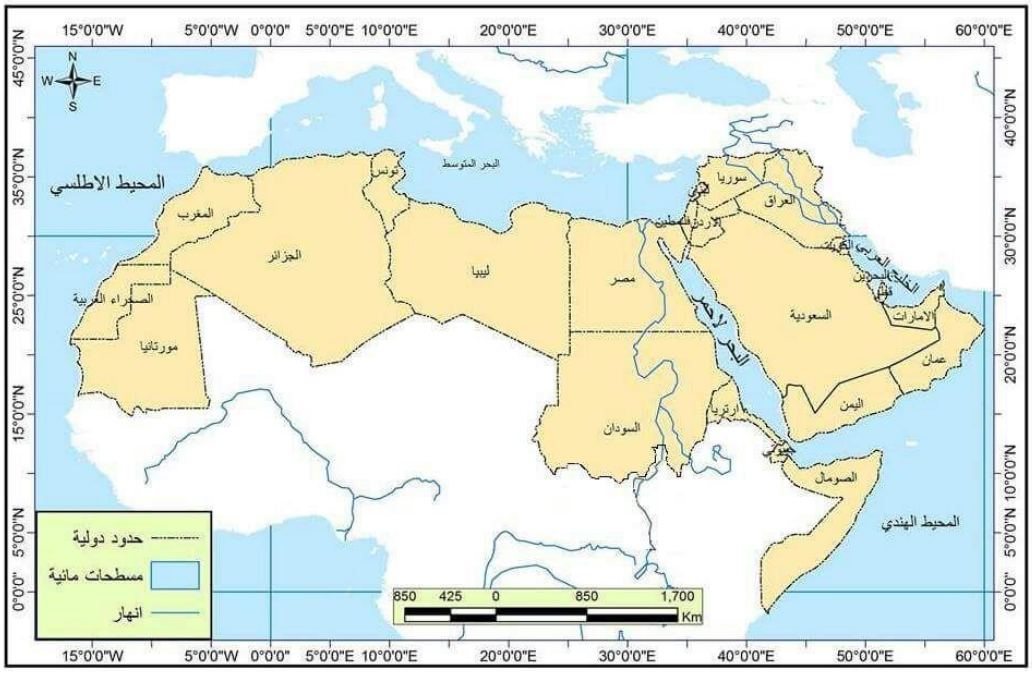

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :- نقولا زيادة وآخرون ، أطلس العالم ، مكتبة لبنان ، ط٣ ، ٢٠١٠ : ص١٤ .

ومن ناحية (التماثل)، تتمتع البلاد العربية من عناصر التشابه التأريخية والأقتصادية والأجتماعية من ناحية التشابه التاريخي يعد العالم العربي عالم يجمعه التأريخ المشترك، والمصير الواحد. ومن الناحية الأقتصادية على الرغم من تباين الموارد الطبيعية – الأقتصادية من دولة إلى أخرى، غير أن هذه الموارد منظوراً إليها في الأطار الجمعي تبدو متكاملة داخل الإقليم العربي أما من الناحية الأجتماعية والديموغرافية، تتقارب دول الأقليم من حيث الخصائص الديموغرافية والتوزيع الحضري والأتجاهات المدنية.

وضمن هذا الأنموذج التطبيقي – التحليلي (إنزال معايير النظم الإقليمية على حالة النظام الإقليمي العربي، يتبدى إنفراد النظام الإقليمي العربي عن غيره من النظم الإقليمية الأخرى في العالم، بميزة اعتبارية – قيمية (معنوية ونفسية) ذات أبعاد سياسية مهمة وهي (القومية العربية) التي تبلورت في تيار فكري من ناحية، وفي حركة سياسية من ناحية أخرى. وفق ما تقدم فإن النظام العربي ليس نظاماً إقليمياً وحسب بالمعنى الجغرافي بل نظام إقليمي قومي.

وتتمثل أهمية – البعد القومي أو ميزة القومية – برأي (Ezzedin Foda) في أنه لا يجعل التفاعل بين أجزاء النظام بمثابة علاقات بين دول وحسب، ولكن يعطيها قيمة رمزية خاصة. فالعلاقات بين البلاد العربية – برأيه – لا ينظر إليها عادة على أنها علاقات دولية بالمعنى المتعارف عليه ولكن على أنها علاقات ذات طبيعة خاصة؛ لا تخضع للقواعد نفسها التي تخضع لها العلاقة مع الدول الأخرى[١١].

لكي يأخذ دوره على المسرح السياسي الدولي كنتيجة لمشتركات جغرافية وهوياتية كان لابد للنظام الإقليمي العربي من شرعية أو شكل قانوني، وهو ما تبدى في إعلان تأسيس جامعة الدول العربية (Arab League) في اجتماع لوزراء الخارجية في الأسكندرية في سبتمبر ١٩٤٤ وتم التوصل إلى اتفاقية رسمية في مارس ١٩٤٥ بين مصر والعراق وشرقي الأردن (الأردن حالياً) ولبنان والعربية السعودية وسوريا واليمن. وهي دول كانت تتمتع بالأستقلال السياسي وقتذاك.

على الرغم من محدودية تأثيرها، شهادة ميلاد نظام إقليمي عربي جديد. فقد عكست الوثائق التأسيسية لجامعة الدول العربية، لاسيما بروتوكول الإسكندرية الموقع عام ١٩٤٤

وميثاق الجامعة نفسه المبرم عام ١٩٤٥ وجود ملامح عامة يمكن أن نطلق عليها "**أهداف الجامعة**" وهي[١٢]:

الأول: التخلص من الأحتلال الأجنبي وتمكين الأقطار العربية من الحصول على استقلالها التام. **الثاني:** مواجهة المشروع الصهيوني باعتباره خطراً على كل الدول والشعوب العربية.

الثالث: رفض واقع التجزئة والعمل على تشجيع كل أشكال التنسيق والتضامن والتكامل بين الأقطار العربية إلى أن تتمكن شعوبها من إقامة دولتها الموحدة.

الجدير بالذكر ضمن هذا الاطار، ان المشاورات والاعمال التحضيرية التي سبقت وضع ميثاق الجامعة شهدت وجود (**اتجاهين**) : **الاول** يميل الى تاسيس الجامعة على منطلقات قومية ووحدوية تستهدف الوصول الى مرحلة الاتحاد ، **والآخر** يصر على الطابع الاقليمي للمنظمة .

وفقاً لهذا الاتجاه تحتفظ كل دولة دائماً باستقلالها وسيادتها المطلقة والاكتفاء بالعمل على تنسيق السياسات وتحقيق ما يمكن من تعاون بين هذه الدول . وقد انتصر الاتجاه الاخر وساد منطق العمل المشترك بدلاً من منطق توحيد السياسات والتشريعات، او ادماج الهياكل والمؤسسات .

والملفت في بنود الميثاق انه لم يرد فيه ولا حتى في ديباجته التمهيدية أي اشارة الى الشعوب ، او الى حقوق المواطنين كمصدر للسيادة، وردت فقط اشارة مقتضبة الى ماسمي بالرأي العام العربي، ووفق هذا الغياب ، او التغييب المتعمد تولت "النظم الحاكمة" مهمة التعبير عن هذه السيادة ، ولم تسمح تلك النظم لفترة تقترب من خمسين عاماً بان تشاركها منظمات المجتمع المدني والقوى الشعبية في اعمال الجامعة او في قراراتها . وبخلاف (الهوية العربية) ، و(التمتع بالاستقلال) ، و (موافقة الدول الاعضاء) لم يكن هناك في شروط العضوية بالجامعة العربية ولا في بنود الميثاق الاخرى اية مواصفات او شروط تتعلق بشرعية النظم الحاكمة في الدول الاعضاء ، او الطريقة التي تصل بها الى السلطة . [١٣]

أما من حيث **التحولات** ، فمنذ صعود النظام الاقليمي العربي في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، شهد هذا النظام ثلاثة (تحولات) كبرى في كل مكوناته :

جاء **التحول الاول** : بعد الحرب " الاسرائيلية / العربية عام ١٩٦٧ ، وامتدت حتى نهاية القطبية الثانية عام ١٩٩١ ، في هذه الفترة تراجع النظام الاقليمي العربي تحت تاثير الهزيمة العربية عام ١٩٦٧ ثم الحرب الاهلية اللبنانية (١٩٧٥ – ١٩٨٨) ، اما **التحول الثاني** : فقد جاء نتيجة الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ وما اعقبه مباشرة من نهاية القطبية الثانية عام ١٩٩١ ، وامتدت حتى ثورات الربيع العربي ابتداء من عام ٢٠١٠ ، استمرت حقبة التراجع، ولكن اظيف اليها ظهور واحياء مشروعات اقليمية جديدة منافسة مثل مشروع الشرق اوسطي ، والمشروع الاوربي – المتوسطي . ولكن تلك المشروعات لم تستطع ان تحل محا النظام الاقليمي العربي لاسباب تتعلق بقصور المشرعات المنافسة، وليس بقوة النظام العربي [١٤] .

اما **التحول الثالث** : فذلك الذي شهدته المنطقة العربية نتيجة ثورات الربيع العربي ، ثم الغزوة الجامحة لـ " تنظيم الدولة الاسلامية "" داعش" ، وهو تحول جوهري قد يسهم في اعادة تشكيل النظام العربي .

المبحث الثاني: المتغييرات الجيوسياسية الراهنة في النظام العربي

قبل الخوض بواقع النظام الاقليمي العربي وما يمكن ان تنتج عنه من تغيرات جيوبوليتكية ، يمكن الاشارة الى اهم التحدبات التي يعاني منها هذا النظام الاقليمي العربي في كافة المحاور سواء السياسية منها ام الاقتصادية والاجتماعية وما يرتبط بها من افعال جيوبوليتكية لمعظم دول النظام . ففي الجانب السياسي كان لصراع الايديولوجيات دوراً بارزاً في تخلف المنظومة العربية اجمالاً . اذ ان التيارات الاسلامية شكلت تحدياً واضحاً لدعاة الوحدة القومية ، واضحت القطرية السمة المميزة لهذا النظام وبرز ذلك واضحاً في العديد من المؤشرات، كمشاكل الحدود، والاستعانة بالاجنبي للحماية، والقواعد الاجنبية ودورها في الصراعات الجيوبوليتكية العربية/ العربية واضحاً، وما احتلال العراق الا انموذجاً لذلك ، كما اتسم النظام الاقليمي العربي اقتصاديا بالتخلف والتبعية ويبدو ذلك واضحاً من

مؤشرات التنمية وضعف الانتاج وزيادة البطالة وتدني مستوى المعيشة، وكان من نتائج ذلك ارتفاع قيمة الدين الخارجي لمعظم دول المنظومة العربية خاصة مصر التي تعد من الناحية الجيوبوليتكية اهم القوى الفاعلة في النظام الاقليمي العربي، اضافة الى دول المغرب العربي .

ان معظم التحديات التي لازمت الساحة العربية هي في الواقع متناغمة مع بعضها داخلياً وخارجياً ، وهذا مرتبط بما آلت اليه اتفاقيات سايكس بيكو واقامة الكيان الصهيوني، فضلاً عن الاحتماء بالقوى الاجنبية . ويمكن الاستنتاج اجمالاً ان التحديات الجيوبوليتكية للنظام الاقليمي العربي مردها الى الاهمية الجيوبوليتكية والجيوسياسية لهذا الجزء الحيوي من العالم، وما يحتويه من احتياطات عملاقة من مصادر الطاقة المختلفة، مقروناً ذلك بامن الكيان الصهيوني وصولاً الى اهداف بعيدة المدى في صراع الحضارات الذي يمثل الاسلام اهم محاوره في الجيوبولتيك الغربي .

تنامت معضلات النظام الإقليمي العربي، وصارت أكثر تعقيداً وترابطاً، في ظل حدثين هما:- الاول : الثورات الشعبية أو ما سمي بـ "الربيع العربي": شهد العالم العربي منذ نهاية عام ٢٠١٠ ثورات شعبية، أجهزت على ما بقي من النظام العربي القديم المترهل؛ إذ تمكنت المظاهرات، وما رافق بعضها من عنف مسلح – خلخلة معظم النظم السياسية التي شكلت منذ عقود أعمدت هذا النظام وجامعته. ثم تهاوى رؤوساء ذلك النظام من تونس في المغرب العربي إلى مصر، قلب هذا النظام، وصولاً إلى ليبيا واليمن، ثم سوريا في قلب المشرق العربي. **الثاني: انتشار ظاهرة الارهاب العابر للحدود:** والتي أنتقل نطاقها الجغرافي من سوريا إلى العراق وليبيا، علاوة على امتدادها إلى دول أخرى في المنطقة (تونس، مصر، اليمن، المملكة العربية السعودية، الكويت)، وهو ما طرح تحدياً جيوبوليتيكياً يتعلق بأنتشار ظاهرة الأرهاب العابر للحدود، وزيادة معدلات عدم الأستقرار الإقليمي. فضلاً عن تنامي قوى أخرى مضادة له.

هنا تقدم الدراسة بعض المعطيات التي قد تسهم في عملية إعادة تشكيل النظام العربي، بالرغم من أنها لا تزال قيد التفاعل والأختبار، ومن أبرزها:-

أ/ تنامي دور الفاعلين من غير الدول: لعل تشبيه المفكر الأمريكي جوزيف ناي السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين بأنها خشبة مسرح لم تعد فيه الدولة الممثل الوحيد، إذ بدأ يزاحمها ممثلون أخرون كالفاعلين من غير الدول، يشير إلى تعمق المنظور التعددي في العلاقات الدولية والذي لا يختزل التفاعلات السياسية في الدولة، وإنما يراعي التأثيرات التي بات يحدثها الفاعلون من غير الدول (Non State Actors) في السياسات الداخلية والإقليمية والعالمية. تلك النظرة الأكثر تعقيداً للعلاقات الدولية؛ مردها إلى ما أحدثه هؤلاء الفاعلون من تغييرات بنيوية في طبيعة النظام العالمي، والتي ترافقت مع أنكشاف سيادة الدولة، وتداعي وظائفها الأمنية والتنموية والأجتماعية، ومن ثَمَّ بدت هناك بيئة مهددة لتنامي تأثيرات هؤلاء الفاعلين فضلاً عن تغير أشكالهم ومضامين تأثيراتهم(١٥).

لقد كان جل تأثيرات الموجة الأولى من الفاعلين (كشركات النفط متعددة الجنسية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، وغيرها) ذا طبيعة أختراقية تساومية للدولة، أي أن هؤلاء الفاعلين تجلت معظم تأثيراتهم في إضعاف سلطة الدولة على إقليمها الجغرافي/ السياسي، وممارستها للوظائف المنوطة بها، من أجل خلق أنماط تساومية تجعل الدولة تقر بشراكاتهم في ممارسة تلك الوظائف. وفي هذا الأطار، بدا النموذج الواضح لشركات النفط المتعددية الجنسية في المنطقة العربية التي تشاركت مع الحكومة في عوائد النفط، علاوة على سماح الحكومات للمنظمات الدولية غير الحكومية بأداء أدوار إنسانية ومجتمعية خاصة في مناطق الصراعات. بيد أن تزايد أنكشاف الدولة، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، متأثرة بضغوطات العولمة، وانتهاج الدول لسياسات اقتصادية "نيوليبرالية"، وتطور وسائل الأتصال والأنترنت، فضلاً عن أنتشار مستنسخات تنظيمات العنف العابرة للحدود في العالم بعد الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ وتنامي حركات المعارضة، خاصة في المنطقة العربية – كل ذلك أسهم في ظهور موجة جديدة من هؤلاء الفاعلين، مثل: تنظيم القاعدة، وجوجل والفضائيات العابرة للقومية، وغيرها لها من الملامح والتأثيرات على الدولة ما هو اكثر تعقيداً وأنتشاراً (١٦).

هذه الموجة الجديدة من الفاعلين إذاً على نوعين، أولها شكلين حسب ما تراه الدراسة هنا: الفاعلون العنيفون والفاعلون غير العنيفون. وقد شهدت المنطقة العربية تحولاً في طبيعة أدوار تلك الفواعل، سواء خلال المرحلة الأولى للثورات ، أو حتى في مراحلها المتأخرة .

١- **الفاعلون غير العنيفين:** ونعني بهم الفاعلين الذين استثمروا معطيات العولمة، خاصة وسائل الأتصال، في دعم أنتشار أفكار عبر الحدود. . فالحركات الثورية العربية ما كان لها أن تكتسب النفاذية الإقليمية إلا مع وجود فواعل عابرة للقومية، مثل شبكات الأتصال الأجتماعي (الفيس بوك وتويتر)، ووسائل الأعلام والفضائيات التي أدت دوراً في نقل الخبرات وتعميق المحاكاة المجتمعية، لاسيما وأن ثمة بيئة متشابهة دعمت من النفاذية العابرة للقومية.

٢- **الفاعلون العنيفون:** وهم الجماعات أو التنظيمات التي تلجأ إلى استخدام أدوات العنف بطريقة جماعية، من أجل تحقيق غايات معينة ولا تنتمي لأجهزة الدولة الرسمية[١٧]. وتشير بعض الجهود البحثية التي حاولت تطوير نماذج لتصنيف الفاعلين العنيفين إلى وجود نوعين من الفاعلين العنيفين، إستناداً إلى معيارين: يتمثل المعيار الأول في المنظومة القيمية التي يستندون إليها. فهناك الفاعلون البراجماتيون، والفاعلون الذين يمتلكون رؤية دينية للعالم. وينصرف المعيار الأخر إلى وجود أهداف مشتركة تضم أعضاء الجماعة، مثل أمراء الحروب الذين يمتلكون جيوشاً مسلحة، والفوضويون، والجماعات المعادية للعولمة، والجماعات الدينية المسلحة، وجماعات الجريمة المنظمة* .

شهدت المنطقة العربية دوراً كبيراً للفاعلين العنيفين من الذين يمتلكون رؤية دينية، التي يمكن أن نطلق عليها (التنظيمات الدينية المؤدلجة). مثل: حزب الله في لبنان، وجماعة أنصار الله (الحوثيين) في اليمن، وجماعة أنصار السنة في سيناء، وخلايا تنظيم القاعدة التي تتوزع على مساحات واسعة ضمن الإطار الجغرافي السياسي العربي، وأن تطور الصراع الدائر في سوريا، منذ مارس ٢٠١١، أوجد كيانات مسلحة جديدة مثل جبهة النصرة لأهل الشام في شمال سوريا، وتنظيم الدولة الأسلامية المعروف إعلامياً بـ "داعش" في العراق وسوريا، فضلاً عن الصراعات في العراق بين مختلف القوى السياسية المشتركة في حكم البلاد. تلك الصراعات التي افرزت تنظيمات مسلحة تعد اذرع قوى لمعظم هذه القوى السياسية .

يكتسب الدور لكافة التنظيمات المشار إليها أعلاه – أهميته وتأثيره – بفعل نشاطاتها التي تزعزع الأستقرار في دول المنطقة، وأيضاً بفعل العلاقات التي تربط بين هذه التنظيمات والدول بما جعلها تظهر كأداة جديدة لتنفيذ سياسات الدول الراعية لها، سواء بالتمويل، أو بالإمدادات العسكرية، أو بالدعاية والأعلام. وتمتلك هذه التنظيمات مصادر قوة متنوعة، لكن يصعب رصدها بشكل موثق، إذ تتضارب حولها الأراء والتحليلات، لكن تتفق على أن هذه التنظيمات بما لديها من أجنحة عسكرية، وبأيديولوجيتها وأذرعها عابرة للحدود والجنسيات مؤثرة في استقرار وأمن الأقليم بأسره. **وتظهر ابرز ملامح القوة التي تملكها تلك الجماعات من خلال احداثها جملة من التغييرات في سيطرة الدولة. ومن هذه التغيرات هي:**

- **انحسار (تقويض) سلطة الدولة على اقليمها الجغرافي السياسي:** كثيراً ما يقال: "السياسة هي القوة" والسلطة هي شكل من أشكال القوة، فيمكن للحاكم أن تكون لديه قوة ولكن بدون سلطة ولكن لا يمكن أن تكون لديه سلطة بدون قوة. من جهة أخرى، فإن حكم حكومة لا تستطيع تنظيم الدفاع عن حدود بلدها أو التي لا تستطيع المحافظة على تنفيذ قوانين بلدها بالقوة في خاتمة المطاف، لن تتمكن من المحافظة على سيادته (SOVEREGNTY) ولن تتمكن من ممارسة قوتها ومن ثَمَّ ستطيع سلطتها[١٨].

يمكن أن نبين ملامح الأنحسار والتقويض في سلطة الدولة القطرية العربية على اقليمها الجغرافي السياسي التي ارتبطت بمراحل التحولات الكبرى التي شهدتها المنطقة العربية. بالأتي:-

أولاً : فقدان السيطرة على الحدود الدولية لأقليم الدولة الجغرافي السياسي: كما فعل تنظيم الدولة الأسلامية "داعش" والذي أزال الحدود بين سوريا والعراق بسيطرته على معبرين من المعابر الأربعة الحدودية التي تربط بين البلدين. من أمثلة ذلك أيضاً ضعف سيطرة مصر على حدودها الغربية مع ليبيا، والتي أصبحت ممراً تتدفق منه الأسلحة، علاوة على فقدان سلطة الحكومة السورية على أجزاء من حدودها مع تركيا، والأردن، ولبنان، والتي تدفق عبرها اللاجئون السوريون، وكذلك الحدود مع "إسرائيل" عند معبر القنيطرة؛ بسبب الأقتتال الداخلي في سوريا[١٩].

ثانياً: الغاء دساتير وقوانين الدولة وابدالها بقوانين اخرى : وهو ما ظهر في فرض تنظيم الدولة الأسلامية "داعش" قوانينه الخاصة المتعلقة بالشريعة على سكان المناطق الجغرافية

التي سيطر عليها بعد انسحاب الدولة، كما حدث في مناطق واسعة من العراق وسوريا وليبيا، وبذلك تحول تنظيم "داعش" من قوة "منافسة" للدولة إلى قوة "موازية" للدولة لها قوانينها الخاصة.

ثالثاً: المشاركة في صناعة القرار السياسي الخارجي أو فرضه بالقوة: وهو ما يتمثل في أمتلاك – حزب الله اللبناني – سياسة خارجية مستقلة عن سياسة الدولة اللبنانية تجاه العديد من القضايا. مرد ذلك؛ أنه يمتلك من المقدرات المالية والمعنوية ما يجعله يمثل كياناً موازياً للدولة اللبنانية، اذ يسيطر على جزء من إقليم الدولة اللبنانية، ويمتلك شبكة من الموارد المالية الاقتصادية المستقلة عن موارد الدولة [٢٠]. بناءً على ذلك تسنى للحزب – في ظل الأرتباك والخلل الذي أصاب بنية النظام العربي – أتخاذ قرار المشاركة في الحرب السورية، والتدخل في الصراع الدائر في اليمن، واعلانه الصريح بالمشاركة في ما يسمى بـ "الحرب على الأرهاب" في العراق.

ب- صعود دور المجتمع على حساب دور الدولة : لعل أهم تغير داخلي احدثته ثورات الربيع العربي هو صعود دور المجتمع على حساب دور الدولة ، اذ لأول مرة تستطيع الجماهير العربية ان تسقط الحاكم في بلد عربي ، وأن تفرض ارادتها على السلطة، وهذا يعني ان حاجز الخوف السياسي في معظم الدول العربية قد سقط، ولم يعد الحكام يستطيعون اتخاذ القرار دون حساب رد الفعل الشعبي. بيد أن ذلك لم يعن بالضرورة بناء ديمقراطيات في دول الربيع العربي، فالقوى السياسية التي تصدرت المشهد السياسي بعد أن كانت محجوبة عن الشرعية ، المنتقدة للانظمة التي سبقتها تفرغت بعد وصولها الى السلطة لتتمكن من مفاصل الدولة، وليس بناء انظمة ديمقراطية حقيقية ،وقامت بوضع القوانين والسياسات التي تضمن تأييدها في السلطة ولذلك تبين أنها لا تحمل مشروعاً ديمقراطياً او تنموياً .وينطبق ذلك بالخصوص على مصر وتونس حيث انهار مستوى الاداء الاقتصادي . ففي مصر كان للاداء السياسي للسلطة الجديدة متواضعاً ومرتبكاً، أدى في بعض الاحيان الى رفع مستوى العنف السياسي في البلاد، والسبب في ذلك أن تلك السلطة دخلت السياسة

بشكل مفاجئ ، فقد انتقلت من السرية الى العلنية بشكل كامل لم يكن متوقعاً، ومن ثم لم تكن لديها استراتيجية في ادارة الممارسة السياسية العلنية، وقد عبر الباحث العربي فهمي هويدي عن هذا الطَرق بقوله : " لقد شاءت المقادير ان تنتقل تلك الجماعات من موضع المطارد من جانب السلطة الى موقع الشريك في السلطة ، بل المتربع على رأسها ، هذه النقلة فوجئت بها الجماعات الاسلامية ولم تتحسب لها، لذلك فأنها اصبحت مواجهة بتحد جديد يتمثل في كيفية تحويل الشعارات والتعاليم الى سياسات، وهو مالم تكن مضطرة اليه طوال سنوات الاقصاء، بسبب الانسداد الديمقراطي الذي اخرجها من المعادلة، وكانت النتيجة انها عانت الارتباك ، ولم تنجح في التعامل مع الوضع المستجد، واستيعاب المشهد الذي فرض عليها الانتقال من ادارة الجماعة ، ومحيط الانصار الى ادارة الوطن، بفضائه الذي يموج بأطياف عدة تضم مخالفين، ومتوجسين وخصوماً . [٢١] وهو ما ينقلنا لتناول المتغير الآتي:

ت- سوء أدارة الأنظمة السياسية الصاعدة للتحديات الأقتصادية للمراحل الأنتقالية: إذا كانت العوامل الأقتصادية قد ادت دوراً في نشوب الثورات في دول الربيع العربي، فإنها تمارس القدر ذاته من التأثير، وربما أكبر في مراحل التغيير السياسي بعد الثورات، لاسيما وأنها تحدد طبيعة النتائج الثورية، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، من خلال تأثيرها في شبكات المصالح الأقتصادية ذات التأثير السياسي داخل المجتمع، فضلاً عن أنها تؤدي دوراً مؤثراً في تثبيت أو اهتزاز شرعية الأنظمة السياسية الجديدة في دول الربيع التي لا يزال يؤرقها السؤال المطروح: هل نحن أفضل حالاً بعد ثورات الربيع أم لا. ولأن لخص البعض الأجابة على هذا التساؤل بتردي الأوضاع الأقتصادية والأجتماعية، في مراحل ما بعد الثورات العربية، لاسيما مع تراجع مداخيل السياحة، وزيادة عجز الموازنة، وأرتفاع البطالة، والدين الداخلي، فإن أخرين يجادلون بأن إزاحة الأستبداد منجز ستتبعه حتماً طفرات اقتصادية، عندما تعبر تلك المجتمعات حالة الأرتباك وعدم اليقين في مراحلها الأنتقالية وتستقر بنيتها السياسية والأقتصادية والعلاقات بين سلطاتها[٢٢]. بيد أن اللافت أنه ما من ثورة عربية قد خرجت بتصورات أيديولوجية واضحة لما يجب أن تكون عليه الدولة بعد الثورة من سياسة وأقتصاد، ومؤسسات المجتمع المختلفة، وعلاقة الدولة بالعالم الخارجي. ما من إجابات واضحة لهذا، خلافاً للأجيال السابقة من الثورات والتحولات السياسية الكبرى، وينطبق هذا على اليمين كما ينطبق على اليسار، فالأسلاميون قد تغير خطابهم كثيراً بعد الحرب الباردة،

وطال أيديولوجيتهم ما طال غيرها من ميوعة وتقبل للترتيبات الليبرالية والنيوليبرالية في عالمي السياسة والأقتصاد ولعل أحزاباً (كالعدالة والتنمية في تركيا والمغرب)، ومحاولات (الأخوان المسلمون في مصر)، و (حركة النهضة في تونس)، تظهر تحول هذا الخطاب إلى تكرار صياغات ليبرالية أقتصادية بالحديث عن الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، والتنمية، وسياسياً بالبحث عن مساحات للتوافق مع الديمقراطية التمثيلية، وحقوق الأنسان[٢٣]. وبذلك يمكن القول أن إدراك **(سياسة المسارات المتوازية)** بين التنمية وعمليات التغيير السياسي لا يزال يشكل بعداً مفقوداً في دول الربيع العربي، فرغم الأقرار بأن العوامل الأقتصادية ليست وحدها التي أشعلت الربيع العربي، لاسيما مع وجود دوافع متداخلة من غياب الحريات، وإهانة الكرامة، وغياب العدالة الأجتماعية، والتهميش الأقتصادي والمناطقي، فإن مرحلة ما بعد الثورات العربية شهدت أنغماساً في صراعات التغيير السياسي بمشتملاته من دستور وأنتخابات وغيرها، مقابل سوء إدارة للتحديات الأقتصادية للمراحل الأنتقالية، الأمر الذي خلف أحتجاجات وأعتصامات وتراجعات في القطاعات الأقتصادية. لقد بدا أن هناك فجوة بين التطلعات الأقتصادية لمجتمعات ما بعد الثورة الساعية لمواجهة معضلات الفقر والبطالة وتحقيق العدالة الأجتماعية، ومدى قدرة الأنظمة الجديدة على طرح رؤية لخروج المجتمعات من أزمتها الأقتصادية، وعمق من ذلك "الوعود السخية" التي أطلقها القادة الجدد في الربيع العربي لمغازلة مجتمعاتهم دون إدراك لحجم التحديات الأقتصادية[*].

ث- شيوع ظاهرة النزاعات الداخلية: طرأ تحول ظاهر على خريطة الصراعات في الوطن العربي، فالمتابع لهذه الخريطة يدرك بسهولة كيف تحوله من غلبة الصراعات العربية – الأقليمية، والعربية – العربية، إلى شيوع النزاعات داخل البلدان العربية ذاتها إلى حد لافت للنظر، كما نرى الأن بوضوح في ليبيا وسوريا واليمن والعراق والسودان ومصر ولبنان وفلسطين بدرجات متفاوتة، وقد تطول القائمة أكثر من ذلك. صحيح أن جذور ظاهرة النزاعات الداخلية العربية ترجع إلى المراحل الأولى من نشأة النظام العربي المعاصر كما في الحالات اللبنانية والسودانية والعراقية، التي بدأت النزاعات فيها منذ أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي وأمتدت بعد ذلك على نحو منتظم في عقود أخرى، وقد شملت حالات أخرى كالصومال في التسعينيات، لكن الصورة الأن تبدو مختلفة بكثافة أشد وتعقيدات أكثر وتدخلات خارجية أوضح.

تعود ظاهرة الصراعات داخل البلدان العربية بصفة عامة إلى عوامل جغرافية وسكانية وأقتصادية وسياسية متعددة، غير أن تفاقمها في السنوات الأخيرة وصولاً إلى الوضع الراهن يعود إلى تداعيات الربيع العربي. كما بدا الحال بوضوح في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا.

الجدير بالأشارة، أن النزاعات الداخلية العربية، أتخذت شكلين، الأول: عنيف (مسلح). الثاني: غير عنيف (سياسي). يتطلب تحليل النزاعات الداخلية أولاً، الأشارة إلى أهم القوى الداخلية (المتنازعة)، بشكليها العنيف وغير العنيف.

١- **قوى الإسلام السياسي:** وهي القوى التي شاركت في الثورة وإن كان متأخراً نتيجة حسن التنظيم المعروف عنها، استطاعت أن تهيمن بدرجة أو بأخرى ولو إلى حين على التفاعلات السياسية كما في تونس ومصر، وأن تكون متغيراً فاعلاً كما في الحالة السورية والليبية واليمنية والعراقية. بيد أن اطاحة أهم قواه في مصر كانت مصدراً للنزاع العنيف اعتباراً من ٣٠ يونيو ٢٠١٣[٢٤]. وأدى تنويعات تلك القوى وما تتضمنه من فصائل بالغة العنف أدت للمرة الأولى في التأريخ المعاصر للإرهاب إلى تحقيق مكاسب إقليمية والأعلان عن نفسه في صورة دولة كما الحال بالنسبة إلى "داعش" في كل من العراق وسوريا ومحاولة النفاذ إلى السعودية واليمن ومصر ولبنان وليبيا.

٢- **بقايا النظم السلطوية السابقة:** نظراً لعدم صدور قوانين فاعلة لحظر عودة بقايا النظم السلطوية إلى مباشرة الحياة السياسية، فقد لوحظ أنها تعيد تجميع شتاتها بسرعة متناهية لدرجة أنها صارت فاعلة في الحياة السياسية. فمما لاشك فيه أن بقايا الحزب الوطني الديمقراطي في مصر، ونظام علي عبد الله صالح باليمن، سواء من رجال أعمال أرتبطت مصالحهم بالنظام السلطوي، أم من بعض الفئات المدنية التي تخشى من سطوة القوى الدينية. تتجمع وتتحالف بقصد العودة مرة أخرى إلى تحقيق المصالح المتأصلة بالنظام القديم، وعلى الرغم من عودة هذه العناصر بقوة، فإن ذلك لم يؤدِ إلى أستقطاب جاد بينها وبين القوى الدينية الصاعدة، بل يمكن أن نلمح شبكة تحالفات جديدة تشكل بين هذه البقايا وبعض الفاعلين ممن عارضوا النظم التي ثارت الشعوب ضدها. وهذه التحالفات يغذيها إما الأنتماءات الأولية قبلية كانت أو مذهبية كما يبدو في بعض الدول أو الأستقطاب الديني – المدني في بعض الدول.

٣- المؤسسة العسكرية: تباين دور المؤسسات العسكرية العربية في دول الربيع العربي. ففي (تونس) اتخذت المؤسسة العسكرية منذ البداية موقفاً محايداً وغير سياسي، وأقتصرت على وضعها المهني في حماية البلاد، أما في (سوريا وليبيا واليمن) فقد اصطدمت المؤسسات العسكرية بالقوى الثورية وأن تم تحييد المؤسسة العسكرية في ليبيا، فإن المؤسسة العسكرية اليمنية لا تزال تؤثر في التطورات السياسية والعسكرية وإن كانت تساندها قوى خارجية. أما في مصر، فقد تولت المؤسسة العسكرية إدارة البلاد سياسياً في ١١ فبراير ٢٠١١. وتحولت قياداتها من العمل العسكري الخالص أو العمل العسكري – السياسي إلى الأدارة السياسية، بما تعنيه من أتخاذ قرارات تشريعية وتنفيذيية، وأحياناً قضائية، تمس مستقبل الدولة والمواطن. وبقيت المؤسسة العسكرية المصرية على الحياد التام طوال الفترة الأنتقالية. بيد أن حالة الحياد التام انتهت في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، بأصطدامها مع قوى الأسلام السياسي وانتزاع الحكم بالقوة من حزب الحرية والعدالة "الواجهة الحزبية لحركة الأخوان المسلمين".

٤- القوى الليبرالية: وهي القوى التي مهدت للثورات العربية، وقادتها في تونس ومصر، وهي تنتمي إلى الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة في تونس، ومصر، واليمن، وليبيا، وسوريا، وتؤمن بالدولة المدنية، وبالحريات العامة، وبفصل الدين عن الدولة، وقادت حركات الأحتجاج والتمرد على النظم السلطوية قبل تبلورها في شكل ثورات فاعلة، وهي لم تحقق نجاحاً كبيراً في الأنتخابات البرلمانية، فيما عدا ليبيا[٢٥]، فأن تأثير هذه القوى في الوضع الداخلي لا يزال فاعلاً، وأن أتسمت أخيراً بالتشرذم.

وما زاد من خطورة تفاقم النزاعات الداخلية ما كشفت عنه من سمات لم تكن مألوفة في السابق في هذه الصراعات. كما هي الحال في (البعد المذهبي) (الطائفي)، وبالذات على المحور الشيعي – السني، حسب ما يبدو بوضوح في الحالتين العراقية والسورية وبدرجة أقل في اليمن. كذلك في (البعد الديني) الإسلامي – المسيحي نتيجة موقف التنظيمات البالغة التطرف التي تنسب نفسها إلى الأسلام تجاه غير المسلمين وما ترتب على هذا الموقف من عمليات قتل وتفجير لدور العبادة وتدميرها على نحو بشع كما في مصر، يضاف إلى هاتين السمتين بروز دور الفاعلين من غير الدول كما في قتال "حزب الله" في لبنان إلى جوار النظام السوري، وظاهرة داعش التي أعلنت دولتها على جزء من إقليمي العراق وسوريا[٢٦].

وعشرات التنظيمات المسلحة الشيعية التي تقاتل في العراق وسوريا. لذلك تبدو الصراعات الدينية والطائفية في الإقليم ورقة شديدة التعقيد، فقد تستغلها النظم المستبدة لإحداث أنقسام مجتمعي يحول دون نشوب ثورات واسعة ضدها، أو قد تستغلها بعض تلك النظم لتصدير صراعات أهلية ومذهبية إلى أنظمة مجاورة معادية. ويهدد هذا التوظيف لتلك الصراعات بأحتمالية أنفجارها وتحولها إلى حروب واسعة داخل دول الإقليم.

رافقت الصراعات أو النزاعات الداخلية العربية خصوصاً الدول التي شهدت ثورات وأحتجاجات على أنظمتها السياسية مظاهر عدة أهمها:-

١- **تصاعد مظاهر العنف المستند على الأختلاف الهوياتي:** قد تتحول الهوية إلى سلاح عنيف ضد الأخرين، عندما يتلبسها لباس الشوفينية تجاه الأخرين. فترى جماعة ما – أياً كانت أنتماءاتها الأولية (دينية، طائفية، مناطقية) – أن هويتها أرقى من الآخرين مما يسوغ لها ممارسة الإقصاء والأستبعاد للأخرين[٢٧]، ولعل الثورات العربية أفرزت محفزاً هوياتياً للعنف اذ إنه مع الصعود السياسي للتيارات الأسلامية بمشاربها المختلفة في تونس وليبيا ومصر في مرحلة ما بعد الثورة، بدا أن هنالك صداماً أيديولوجيا خاصة مع التيارات المدنية (الليبرالية واليسارية وغيرها) على شكل ونمط الحياة، ورؤية دولة ما بعد التغيير، وتجلى ذلك في الأستقطاب الحاد بين التيارين حول عدد من القضايا المفصلية في مرحلة ما بعد التغيير، مثل الدستور والأنتخابات وغيرهما، بل أن الصراع تحول للعنف في حالات عدة في الدول الثلاث.

٢- **تصاعد مظاهر العنف عبر الأقليمي:** وهو يمثل نوعاً من العنف العابر للحدود، حيث تتشابك فيها الجماعات المسلحة لاسيما أن لديها مغذيات من السلاح والتمويل. ولعل نموذج الجماعات المسلحة في سيناء التي تملك تشابكات مع بعض الجماعات في ليبيا، حيث تغذيها بالسلاح أحد نماذج العنف العابر للحدود بعد الثورات[٢٨]، مما دفعها للأعتداء على سلطة الدولة المصرية.

٣- **تصاعد النزاعات الأنفصالية:** لقد فرضت قضية التماسك الوطني نفسها على التفاعلات الداخلية لدول الأقليم لاسيَّما تلك التي شهدت ثورات وأحتجاجات على أنظمتها السياسية، ويعد إقليم المشرق العربي من أكثر الأقاليم عرضة لدعاوي النزعات الانفصالية سواء القائمة على أسس دينية مذهبية أو على أسس إثنية عرقية، ففي الداخل السوري أثارت

سيطرة الأكراد على مدن عدة في شمال وشمال شرق سوريا، غداة الأنسحاب الجزئي للجيش النظامي والإدارة السورية من تلك المناطق في يوليو ٢٠١٢، آمالاً كردية. إذ رحب الكثير من الأكراد السوريين بتمسك مجتمعهم بالحصول على الحكم الذاتي، بل وصل الأمر إلى التفكير في تشكيل لجان أمنية مشتركة، ووحدات دفاع شعبية غير مسلحة تهدف إلى ملء الفراغ الأمني والسياسي في المنطقة. ومما يزيد من خطورة الظاهرة الأنفصالية وإمكانية التشظي الجغرافي المحتمل لدول الأقليم بروز دور المجاميع المسلحة، إذ أزدادت عمليات تكوين المجاميع المسلحة الأنفصالية، على شاكلة قوات البشمركة الكردية في العراق، وهو المسار ذاته الذي بدأ الأكراد والسنة في سوريا بتبنيه. كما أن أرتباط ذلك العنف الداخلي بتجدد نشاط الحركات الجهادية في سوريا، تحت مظلة الجيش السوري الحر، يعد أحد أبعاد التحول الذي قد تعزز الظاهرة الأنفصالية[٢٩] ومن ثم اتساع دائرة الصراع الجيوبوليتيكي في الأقليم.

ج- نقض مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء في جامعة الدول العربية : نصت المادة الثامنة من ميثاق جامعة الدول العربية على ان تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الاخرى ، وتراه حقاً من حقوق تلك الدول وتتعهد بألا تقوم بعمل يرمي الى تغيير ذلك النظام فيها ، وقد ظل هذا المبدأ – عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء في جامعة الدول العربية – مطلق الاحترام في جامعة الدول العربية، والتكتلات الفرعية التي نشأت في إطارها وعلى رأسها مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، بيد ان بداية موجة بالربيع العربي قد شهدت اهتزازاً ولو نسبياً لهذا المبدأ، ثم زاد هذا الامر بتفاقم خطر الارهاب في العالم العربي ككل . ولذلك وجد مجلس الجامعة العربية نفسه مضطراً الى اتخاذ مواقف تجاه التطورات الداخلية في عدد من البلدان العربية بما يخرج على مألوف سلوكها السياسي في هذا الصدد . وكانت الحالة الليبية هي الأسوء من نوعها ، فقد طلب المجلس الوزاري للجامعة من مجلس الامن توفير غطاء جوي لحماية قوى المعارضة الليبية ضد نظام الحكم في ليبيا ، أي ان مجلس الجامعة اقر بضرورة التدخل الخارجي في الحالة الليبية ، لكنه اوكل تلك المهمة للمنظمة الدولية ولم يتصد لها بنفسه وهو ما يشير الى عجز المنظمة العربية التي يفترض او يستحسن ان تكون هي المنفذة لهذا التدخل ما دامت تعتقد انه بات ضرورياً ، وقد انتهى الامر الى ان اصبح التدخل تحت ذريعة نصرة الثورة الليبية تدخلاً اطلسياً وهو تدخل لايمكن فصله عما الت اليه الاوضاع في

ليبيا الان، ويتسق في الوقت ذاته مع الغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وليست مصادفة بطبيعة الحال ان تصل الاوضاع في الحالتين – العراق وليبيا– الى حد يقترب من غياب الدولة ، الامر الذي اوجد مناخاً مثاليا لبروز الارهاب وتفاقمه [٣٠]. بالرغم من ادراك مجلس الجامعة خطأ ما تخذه من قرار في الحالة الليبية فنأى بنفسه عن المطالبة بتدخل دولي في سوريا لكن تداعي مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية قد استمر ، فجمد المجلس الوزاري تمثيل النظام الحاكم في مقعد سوريا في الجامعة واعطى لقوى المعارضة حق تشكيلها .

ح– **تزايد حدة الاختراق الخشن للجغرافيا السياسية العربية :** المقصود بـ **(الاختراق الخشن):** استخدام القوة العسكرية لتحقيق المصالح الاستراتيجية. فاذا كانت المنح المالية او القروض، ولاسيما الميسرة منها، والدبلوماسية، والفكر، والثقافة، والاعلام، والدين تمثل اختراقاً ناعماً. فان القوة العسكرية والامنية تمثل الوجه الاخر للاختراق .

حين قامت الجامعة العربية، كانت غالبية الأقطار العربية، بما فيها الدول المؤسسة للجامعة إما محتلة عسكرياً أو واقعة تحت نفوذ وحماية إحدى دول الأستعمار الأوروبي، بل تكاد لا تخلو دولة عربية واحدة من قاعدة عسكرية أجنبية أو مرتبطة بإتفاق للحماية مع دولة أوروبية. لذا كان من الطبيعي أن تضع الجامعة العربية قضية الأستقلال الوطني على رأس أولوياتها. ومن المهم هنا، الأشارة إلى أهتمام الجامعة العربية بقضية الأستقلال الوطني لم تقتصر على الدول الأعضاء، وأنما أمتد ليشمل الأقطار العربية التي لم تكن قد ألتحقت بالجامعة بعد، حيث رأى صنّاع القرار السياسي في الدول الأعضاء أن مساعدة الشعوب العربية على نيل الأستقلال واجباً تمليه المشاعر القومية. ومن ثم مكنت الأقطار العربية ما عدا فلسطين، من تحقيق أستقلالها والأنضمام إلى الجامعة العربية التي تزايد عدد أعضائها تدريجياً إلى أن بلغ ٢٢ دولة.

تلت تلك الخطوة الجيوبوليتيكية الظافرة، تبنى العالم العربي سياسة خارجية تجلت سماتها الأساسية في: ١– رفض الأنضمام إلى أحلاف عسكرية أو منع تسهيلات أو القبول بقواعد عسكرية. ٢– تبني سياسة خارجية تقوم على عدم الأنحياز ورفض سياسة المحاور. ٣– تقوية دور المنظمات الدولية، خاصة الأمم المتحدة من خلال جمعيتها العامة، لتخفيف حدة الأحتقان في النظام الدولي. . .الخ[٣٠].

بَيد أن وضع هذه السياسة موضع التطبيق الجيوبوليتيكي أعترضته تحديات كثيرة فرضها نظام الأستقطاب الدولي وملابسات الحرب الباردة. إذ سرعان ما تبين أن الأستقلال المتحقق، هو استقلال نسبي، كانت أبرز ملامحه هو الوجود الأمريكي العسكري الكثيف في المنطقة العربية – الخليجية خاصة – والتمركز المسبق والمنشآت الخاصة بالاستطلاع، والإنذار المبكر والحرب الألكترونية. علاوة على القواعد والتجهيزات الدائمة والمنتشرة بكثافة داخل المنطقة. إذ عملت القوى الفاعلة في النظام الدولي على إحاطة العالم العربي بحزام امني – عسكري، فضلاً عن عسكرة المنطقة العربية ذاتها. إذ تم توسيع نطاق الوجود العسكري لحلف الناتو في المنطقة المحيطة بالخليج من جيبوتي إلى القرن الأفريقي إلى جزيرة دييغوا غارسيا في المحيط الهندي، وفي الوقت ذاته، أنتشرت شبكة من القواعد والبعثات العسكريةفي عمق آسيا الوسطى. في المنطقة الواسعة الممتدة من أفغانستان إلى الجمهوريات السوفياتية السابقة (أوزباكستان وقرغيزتان)، أقامت القوات الأمريكية وجوداً لها في مناطق كانت ولسنوات طويلة جداً جزءاً من منطقة النفوذ الروسي وتحولت المنطقة الغنية بالنفط، وذات الأهمية الأستراتيجية الحيوية والمعروفة بأسيا الوسطى، إلى حلقة شرقية في سلسلة متصلة من القواعد والمنشآت العسكرية الأمريكية، بل إن حلفاء أمريكا يمتدون حالياً من البحر الأحمر والبحر المتوسط إلى عمق القارة الأسيوية[٣١]. وتبرز الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا القوى الأجنبية الأخرى في عدد دول المنطقة ومحيطها الخارجي التي تنتشر فيهما قوتهما، وكذلك في نطاق أنشطتها ودرجتها. حسب ما مبين في الجدول الآتي .

جدول (١)

الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة المحيطة بالعالم العربي وداخلها

المكان	الولايات المتحدة الأمريكية	المملكة المتحدة	دول أخرى	المكان	الولايات المتحدة الأمريكية	المملكة المتحدة	دول أخرى
الأمارات	+	–	فرنسا	تركيا	+	–	×
قطر	+	+	×	باكستان	+	+	×
عُمان	+	+	×	افغانستان	+	+	(٣٨) دولة أخرى متمثلة في (إيساف) قوات المساعدة الأمنية الدولية.
السعودية	+	–	×	طاجيكستان	–	–	فرنسا والهند وروسيا
الكويت	+	+	×	اليونان	×	×	×
البحرين	+	+	×	قبرص	+	+	(٦) دول أخرى + تركيا
جيبوتي	+	–	فرنسا وألمانيا	فرغينريا	+	–	الدنمارك وروسيا
العراق	+	+	*	"إسرائيل"	** –	–	كندا
أيطاليا	+	+	×	اسبانيا	+	+	×
ديوجاريسيا	+	+	–	أوزباكستان	×	×	ألمانيا

المصدر: جون بيتر، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي: النظام الأمني في الخليج العربي/ التحديات الداخلية والخارجية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، ط١، ٢٠٠٨، ص٢٨٢.

* بعد أنسحابها من العراق عام ٢٠١١، أعادت الولايات المتحدة الأمريكية تموضعها في القواعد الجوية العراقية، مع دول أخرى تحت ذريعة محاربة "الإرهاب".

** تعد الولايات المتحدة أن "إسرائيل" دولة مهمة وهي قاعدة كبرى من الناحية الإستراتيجية لتنفيذ مخططات السياسة الأمريكية. ويرى اختصاصيون في الميدان العسكري أن فرقة أميركية بكاملها تتمكن من التمركز. إذا ما طرأ أي حدث في المنطقة. وبأمكانها أن تتلقى على الفور الأسلحة والتجهيزات من هذه القاعدة أي "إسرائيل" حيث التنسيق قائم بين "إسرائيل" ومخازن الجيش الأميركي فيها.

كنموذج تطبيقي أوضح للاختراق الخشن (المستند على القوة الخشنة أو الصلبة) نشير إلى النظام الإقليمي الخليجي، وهو أحد الأنظمة الفرعية في النظام الإقليمي العربي، وكأحد أكثر الأنظمة عسكرة في العالم. جدول (٢).

جدول (٢)

حجم القوات الأميركية في الخليج العربي

المؤشر	العدد
إجمالي القوات الأميركية	٣١٨٠٠٠ جندي
عدد القوات البرية	١١٤٠٠٠ جندي
عدد القوات البحرية	١٥٠٠٠
عدد الطائرات المقاتلة	٧٧٥ طائرة
عدد طائرات الهليكوبتر	٢٥٠ طائرة أباتشي
عدد طائرات الأستطلاع	١٠ طائرات
إجمالي عدد الدبابات	١٤٠٠ دبابة
عدد الدبابات من نوع أم ١	٨١٤ دبابة
عدد الدبابات من نوع برادلي	٥٤٩ دبابة
عدد حاملات الطائرات	حاملة واحدة تضم ١١ ألف جندي
عدد بطاريات الباتريوت	٤
عدد صواريخ كروز	٢٥٠

المصدر: كم عمل الباحث بالاعتماد على : عبد الخالق عبد الله ، النظام الإقليمي الخليجي ، مركز الخليج للأبحاث ، ط١ ، ٢٠٠٦ ، ص٢٤

وقد هيأت المتغيرات الجيوسياسية الاخيرة في النظام العربي لمزيد من الاختراق ، اذ ادت المخاطر التي انطوى عليها سلوك تنظيم الدولة الاسلامية في العراق وسوريا انسانياً وسياسياً، وعجز كل من النظامين القائمين في البلدين عن التصدي لهذه المخاطر، الى توفير الحجج المطلوبة لتدخل الولايات المتحدة وحلفائها في محاولة لوضع حد لهذه المخاطر عن طريق القيام بعمليات حربية جوية ضد مواقع التنظيم، المفارقة هنا ان هذه العمليات تتم في الحالة السورية دون موافقة النظام السوري ، والمشكلة ان هذه العمليات تنطوي على زيادة محققة في اختراق النظام العربي، كذلك فان التطورات المتعلقة بالحرب في سوريا قد ادت بالبرلمانيين في روسيا وتركيا في الموافقة على مبدأ التدخل العسكري المباشر في سوريا، كما فتحت الحرب في اليمن الباب لزيادة جديدة وخطيرة في الاختراق الايراني للنظام العربي ، فبعد اختراق سوريا ولبنان والعراق، ياتي اليمن ذات الاهمية الاستراتيجية الفائقة ، فضلاً عن موقعه الجغرافي الذي يمكن منه التحكم في مضيق باب المندب ، لاسيما بعد استيلاء الحوثيون أو انصار الله كما يسمون انفسهم على العاصمة صنعاء في ٢١/ أيلول سبتمبر ٢٠١٤، ومضيهم قدماً في محاولة استكمال سيطرتهم على اليمن، خاصة بعد الاعلان الدستوري الذي اصدروه، والذي اطاح بكل المظاهر المتبقية للشرعية في اليمن، وحاولوا ان يجعلوا كافة مفاتيح السلطة في ايديهم على نحو مشابه لدور حزب الله في لبنان، الأمر الذي ينذر بتصاعد للنفوذ الايراني في الوطن العربي في منطقة بالغة الاهمية الاستراتيجية . وبذلك أدت التحولات الكبرى التي شهدها العالم العربي خصوصاً الدول التي شهدت ثورات وأحتجاجات وتصاعد لموجات الارهاب إلى اتساع جغرافية الأنتشار والتدخل العسكري الأجنبي في أراضيه. فقد شملت قاعدة الأنتشار والتدخل العسكري المباشر النطاقات الجغرافية السياسية لكل من ليبيا وسوريا، علاوة على أنتشار وإعادة تموضع أجنبي – غالبه أميركي – غطى معظم جغرافية العراق السياسية.

١- الانتشار العسكري الأجنبي في ليبيا: استطاعت القوى الكبرى أن تحرك موجة الأحتجاجات في ليبيا في الأتجاه الذي يحقق مصالحها بالنسبة للولايات المتحدة، فإنها كيفت سياستها بسرعة، بحيث أستعادت نفوذها مع وصول القوى المتفاهمة معها إلى السلطة.

فأصبح لها قاعدة للأسطول الحربي في طرابلس، ومركز مخابرات في بنغازي، وطبرق لبريطانيا وإيطاليا.

ما يجب التنويه عنه هنا، أن الخطر لا يقتصر على اتساع جغرافية الأنتشار العسكري ليشمل ليبيا فحسب. بل في التدخل العسكري المباشر من قبل حلف شمال الأطلسي لإسقاط وتدمير النظام في ليبيا. وهو تحول جوهري ينذر بتحول الحلف إلى راع للأمن العربي، في إطار تطلعه إلى القيام بهذا الدور على المستوى العالمي، بديلاً للأمم المتحدة. فقد تدخل الحلف لإفشال كل محاولات التسوية السلمية للأزمة الليبية التي قام بها الأتحاد الأفريقي وقبلها رئيس النظام، وتدخل لحث دول مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية على إصدار قرار الطلب من الأمم المتحدة إنشاء منطقة حظر جوي فوق ليبيا لمنع الطيران الحربي الليبي من ضرب "المعارضة المسلحة للنظام" ولكنه توسع في عملياته ليشمل المشاركة المباشرة في القتال من خلال قوات برية وجوية، بل من خلال القبض على رئيس النظام وتسليمه لإعدامه(٣٢).

والجدير بالذكر أن المعارضة المسلحة للنظام في ليبيا قد تمركزت بصورة رئيسة في بنغازي، وطبرق ثم امتدت لتشمل العاصمة طرابلس ومناطق اخرى خارج العاصمة. مقابل ذلك ظهر مقاتلي تنظيم " داعش" في مناطق درنة الفاتح ، وشمال وجنوب بنغازي، فضلاً عن التواجد على طول الشريط الحدودي الليبي المحاذي لـ تشجاد والنيجر وتونس. وتسبب اختلاف الايديولوجيات والمشاريع بين الطرفين في حدوث قتال عنيف غطى معظم الخريطة الجغرافية الليبية. وفر هذا القتال العنيف الذرائع للقوى الدولية الكبرى لتحقيق المزيد من الاختراق والتمركز في الجغرافيا الليبية خريطة (٢) .

خريطة (٢)

الانتشار العسكري للقوى المتصارعة في ليبيا

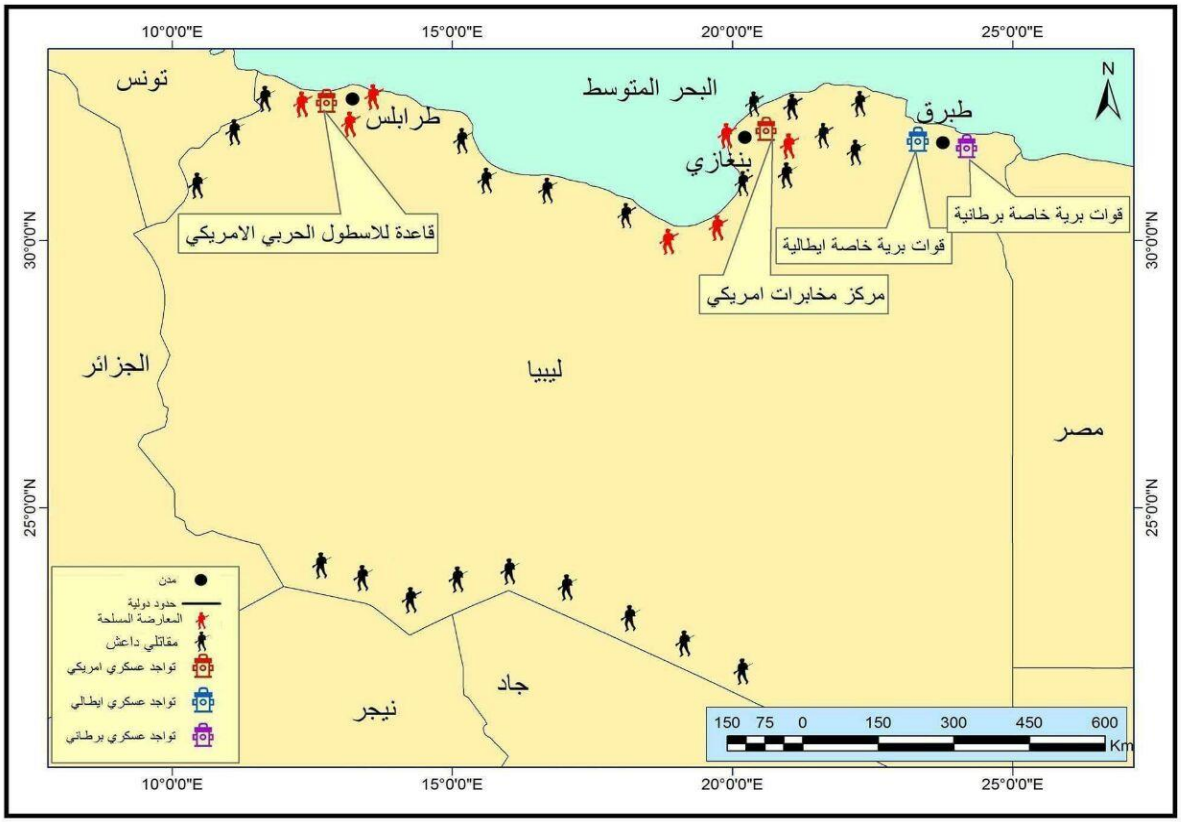

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :- نقولا زيادة وآخرون ، أطلس العالم ، مكتبة لبنان ، ط٣ ، ٢٠١٠ : ص٢٢ .

٢- **الأنتشار العسكري الأجنبي في سوريا:** تركت الثورة السورية أثارها في مختلف تفصيلات المشهد الجيوسياسي، أتعلق ذلك بالفاعلين الدوليين والإقليميين أم بالفاعلين من غير الدول. هذا المشهد الجيوسياسي أفضى وكمحصلة له إلى مشهد أخر أكثر خطورة على الأمن القومي العربي وهو مشهد جيو – عسكري. إذ غطت قوى كبرى دولية وإقليمية، وقوى غير دولية – عبر انتشارها العسكري على الأرض – معظم الجغرافية السياسية للدولة السورية.

بالنسبة للقوى أو الفاعلين الدوليين الذين حققوا تواجداً عسكرياً على خريطة سوريا. هم:-

- **روسيا:** وجدت روسيا أن الثورات العربية قد تنتج تغيرات جيوستراتيجية في الأقليم لا تتلاءم وطموحها المتنامي في عهد أوباما، فأبدت تحفظات ومواقف مناوئة لحصول التغير في

ليبيا، وبفاعلية أكبر في سوريا، إلى حد جعلها أبرز الفاعلين المؤثرين في الأزمة السورية. إذ قاربت الثورة في سوريا من منظور جيوستراتيجي بحت، فهي لا ترى في منطقة الشرق الأوسط مكاناً لتعظيم مصلحتها وأمنها القومي أكثر مما تراه في محيطها الأقليمي، ولاسيما بعض دول آسيا الوسطى . لكنها تعد سوريا من المناطق ذات الحساسية بالنسبة إليها. فهي ترى في موقع سوريا الجيوسياسي، موطيء قدم على شواطيء المتوسط، يتيح منفذاً لأسطولها البحري في البحر الأسود في قاعدة سيفاستوبول إلى مياه البحر المتوسط. بيد أن موقفها في سوريا جاء ضمن معطيات تتعدى هذا التفسير المبسط – بحسب ما يراه محللي وحدة السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – يتعلق بانكفاء الولايات المتحدة عن التدخل المباشر، ونزوع روسيا إلى استغلال هذا الأنكفاء لتمنح نفسها دوراً مقابلاً للأستراتيجيات الأمريكية. ورأت في ما جرى في ليبيا حدثاً معاكساً لنزعة التطور هذه، ورفضت أن يحوله الناتو إلى عملية تمدد مجدداً، بعد أن سبق لها أن أوقفت هذا التمدد في جورجيا[٣٣]. ولعل ما رأيناه من أداء روسي منذ الفيتو الأول في مجلس الأمن (٤ أكتوبر ٢٠١١) كان ثمرة استراتيجية بنيت خلال الأتصالات الروسية – السورية، **وتوصل فيها الطرفان إلى تطابق في الأهداف الرئيسة:** ١- مواجهة الولايات المتحدة وحلف الناتو ومنع تدخلهما. ٢- ألتزام سوريا الحفاظ على مصالح روسيا لديها. ٣- ألتزام روسيا بالدفاع عن النظام.

بالطبع أهتم الروس بتقييم قدرات النظام وأستعداداته، وتعهد النظام بحسم الأزمة بحلول فبراير ٢٠١٢ على أبعد تقدير، لكن صانع القرار الروسي لم يخض هذه المواجهة من أجل النظام السوري فحسب، بل من أجل روسيا أولاً – حسب ما اشرنا في البداية لبعض المعطيات.

- علاوة على المعطيات المشار إليها يعتقد صانع القرار الروسي أن الغرب قد خدع روسيا في ليبيا عندما استحصل منها على موافقة على أنشاء منطقة حظر جوي، ثم توسع بالقرار الدولي متجاهلاً احتياجاتها، بل يرى أن بلاده أخرجت بشكل مذل من ليبيا، وقد كانت لديها مصالح ضخمة[٣٤]. وقد وجد صانع القرار الروسي، أن التحدي الغربي في أوروبا أزداد من خلال الأستعداد لنشر الدرع الصاروخية. وأخيراً أستشعار الخطر من النهج الذي أتخذته الدول بتغيير الأنظمة، حيثما يثور الشعب قد ينطبق على روسيا نفسها في حال ثارت شعوب الدول الواقعة تحت هيمنتها، **وأن تكرار السيناريو الليبي في سوريا، ورحيل الأسد قسرياً بالقوة المسلحة، وأستيلاء المعارضة المسلحة الموالية لواشنطن على السلطة. له**

مخاطر جيوسياسية على روسيا تتمثل في: ١- **فقدان روسيا حليفها القوي والوحيد في العالم العربي.** وهذا يعني أن روسيا ستخسر منطقة الشرق الأوسط برمتها.٢- **فقدان حليف أخر لروسيا وهو إيران.** إذ ترى روسيا أن من الصعب جداً على إيران أن تستمر في صمودها في مواجهة الضغوط الغربية. وقد أكد وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف ذلك أن "المطالبة بتغيير النظام في سوريا عبارة عن حلقة في لعبة جيوسياسية القصد منها إيران أيضاً".٣- **أن سقوط سوريا وإيران يُمكن الولايات المتحدة من إحكام الطوق الجيوبوليتيكي حول روسيا.** ومواصلة خططها الرامية لنشر الفوضى في محيط روسيا والصين. لكونهما – أي سوريا وإيران – أمتداد جغرافي للحدود الجنوبية الروسية، فإن سقوطهما يعني أن جبهة المواجهة مع الغرب سوف تقترب من الحدود الروسية في منطقة القوقاز، وجمهوريات آسيا الوسطى التي تعد مجالاً حيوياً لروسيا. وفي هذا السياق، أكد ألكسندر لوكا شيفيتش، الناطق الرسمي بأسم الوزارة الخارجية الروسية، أن "شكل النظام العالمي القادم سيكون مرهوناً بكيفية تسوية الصراع في سوريا"(٣٥).

تتوزع القوات الروسية في سوريا في ميناء طرطوس – التي تعد المنفذ الوحيد للروس على البحر المتوسط – والقاعدة الجوية الروسية في حميميم، علاوة على قاعدة عسكرية بالقرب من اللاذقية. وعمدت روسيا إلى تطبيق مبدأ (السيادة الجوية) على المجال الجوي السوري. بيد ان ذلك لا ينفي وجود قوات برية روسية في المجال البري السوري. إذ تفيد بعض التقارير، أن عناصر المشاة البحرية الروسية – قد تم نشرها في اللاذقية لحماية المنشآت الروسية، فضلاً عن تمركز عناصر من مشاة البحرية الروسية في مناطق أخرى من سوريا. غير أن التقارير لم تذكر حجم القوات التي تم نشرها. علاوة على ما تقدم نشرت روسيا عشرات منظومات الدفاع الجوي ذات المديات المتوسطة والقريبة. فضلاً عن تواجد بحري كثيف يشمل سفن حربية وغواصات وحاملات طائرات في مياه المتوسط بالقرب من الساحل السوري. وفي المعطيات تلك تتبدى حقيقة مفادها أن التدخل الروسي هو **عملية تموضع أستراتيجي**، هدفها أيجاد مناطق تمركز روسية في منطقة الشرق الأوسط، وعلى محيط البحر المتوسط للتغلب على محاولات التطويق الجيوبوليتيكي من جانب حلف الناتو.

- **الصين:** تأثرت الصين جيوستراتيجياً بالتحولات التي أفرزتها الثورات العربية في ما يتعلق بالبعد المرتبط بدور الولايات المتحدة، لذلك ساهم الأنكفاء الأمريكي في بروز الدور

الصيني مرحلياً في حالة تصاعد استراتيجي. فعلى خلفية موجة "الربيع العربي"، بشكل عام، والأزمة السورية بشكل خاص، بدى حظور سياسي واضح للصين في منطقة الشرق الأوسط؛ فعلى العكس من تركيز الصين خلال العقود السابقة على الحضور الأقتصادي والتجاري (سيطرة قضايا النفط والتجارة على السياسة الصينية تجاه المنطقة)، إلى جانب دور سياسي محدود (مثل تعيين مبعوث صيني لعملية السلام في الشرق الأوسط)[٣٦]، شهدت الأربع سنوات الماضية حضوراً صينياً متنامياً، **وأخذ هذا الحضور شكلين:**

الحضور السياسي للصين : عمدت الصين إلى استغلال حالة الانكفاء الأمريكي المحدود الذي يجعلها تحجم عن التدخل المباشر لموازنة احتمالات انعكاس الربيع العربي إيجابياً على الحضور الأمريكي في المنطقة، فأنتجت تقاطعات مع روسيا في المؤسسات الدولية من خلال أستخدام حق النقض (الفيتو) مرتين ضد مشروعي قرار بشأن سوريا، ليس رغبة في إعادة تفعيل نمط الحرب الباردة، وإنما تمسكا بالعرف الذي حتم التنسيق بين روسيا والصين في مجلس الأمن منذ سبعينيات القرن المنصرم، ولمحاولة تحجيم تأثير قرار كهذا في تحسن الصورة الأميركية في العالم العربي بعد تراجع سببته السياسات الأميركية في ما سبق[٣٧]. علاوة على اتجاهات التصويت داخل مجلس الأمن، كان واضحاً أيضاً طرح الصين مبادرات سياسية بشأن الأزمة السورية، وفتح قنوات أتصال مع القوى السياسية الداخلية بعيداً عن الأنظمة السياسية الرسمية؛ وهي تحولات مهمة يجب أن تؤخذ بالأعتبار قياساً بالتوجهات والسلوكيات السياسية الخارجية الصينية تجاه المنطقة.

الحضور العسكري للصين : تبع الحضور السياسي الصيني حضوراً عسكرياً تبدى بإرسال قطع بحرية إلى البحر المتوسط خلال يوليو – أغسطس ٢٠١٢، وهي المرة الثانية التي ترسل فيها الصين قطعاً عسكرية بحرية إلى البحر المتوسط خلال عام ٢٠١٢، وكانت المرة الأولى في أثناء الثورة الليبية، عندما أرسلت سفناً وطائرات حربية لإجلاء رعاياها من ليبيا، وكان لافتاً أيضاً ارسال قطع بحرية لا سفن مدنية لإجلاء هؤلاء الرعايا[٣٨]، وهذا مؤشر على رغبة صناع القرار في الصين، على الأخذ برؤية فريق المحللين الصينيين. وهذه الرؤية: "أن في وسع الصين الأن – بل عليها – إظهار قوتها في كل الأتجاهات". وفي شرحه لعناصر السياسة الخارجية الصينية يلاحظ وانغ جيسي – عميد مدرسة العلاقات الدولية في جامعة بكين، أن "إدراك ميزان القوى المتغيّر بين الصين والولايات المتحدة قد دفع بصينيين كثر لأن

يتوقعوا، وبحثوا على خطوات متقدمة للصين في مجال سياستها الخارجية في إطار العلاقات الدولية[٣٩]. وعلى وفق ما أُشير اليه أعلاه، يمكن أن نفسر أن التدريبات العسكرية الروسية – الصينية – السرية المشتركة التي أجريت في مياه البحر المتوسط بالقرب من السواحل السورية في أغسطس ٢٠١٢، هي تطبيق جيوسياسي لرؤية فريق المحللين الصينيين ورؤية وانغ جيسي. وبذلك أتاحت الأزمة السورية للقيادة الصينية تعريف نفسها ليس بأعتبارها قوة إقليمية في محيطها الجيوسياسي فحسب، بل في قلب العالم العربي، حيث مصادر الطاقة.

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** أظهرت التحولات الجيوسياسية في دول "الربيع العربي" حالة الأنكفاء الأميركية النسبي كنهج، وفرضت التحولات على الولايات المتحدة – في ظل هذه الحالة – أن تعيد النظر في أدوات سياستها الخارجية في الشرق الأوسط وتغيير استراتيجيتها مستخدمة أدوات (القوة الناعمة) التي تمظهرت في محاولة الإدارة الأميركية تجنب التصادم مع اتجاهات الرأي العام العربي والتعاطي معه بإيجابية، خصوصاً في ما يتعلق بالتقاطعات مع الحركات الأسلامية التي أوصلتها صناديق الأنتخابات إلى الحكم في عدد من الدول العربية، ومحاولة احتواء نتائج توسعها. أما دور الولايات المتحدة ريادياً فشهد تراجعاً بناءً على المعطيات السابقة[٤٠]. لكنها حافظت على حضورها المتقدم في مناطق وجودها التقليدية ولاسيما في منطقة الخليج العربي ومصر. بدا الدور الريادي للولايات المتحدة في سوريا متراجعاً فمنذ إعلان جنيف في ٣٠ يونيو عام ٢٠١٢، أوكلت إدارة أوباما مهمة إيجاد حل سياسي للأزمة السورية إلى روسيا من دون أن تبدو في عجلة من أمرها. ومرد ذلك التراجع برأي باحثين كثر، أن الولايات المتحدة وعلى الرغم من رغبتها في رحيل الأسد، فإنها لم تخفِ يوماً أنها لا تريد نظامه، أو وصول قوى أسلامية متشددة إلى السلطة. كما أنها بقيت لمدة طويلة تعد الوضع السوري تحت السيطرة طالما بقي الصراع محصوراً في حدود سوريا ويجري حسبما يرى بعض منظريها على شكل حرب بين "قوى الشر" – أي بين متشددين سنة في مواجهة متشددين شيعة – لا مصلحة للولايات المتحدة في وقفها أو في دعم أحد أطرافها[٤١]، بيد أن الولايات المتحدة وجدت في التموضع الجيوبوليتيكي الروسي في سوريا ومياه المتوسط تحدياً لها. مما استوجب أن تتموضع جيوبوليتيكياً هي الأخرى؛ لتقديرات تراها استراتيجية.

بدت أولى ملامح التموضع الجيوبوليتيكي الأميركي في الأراضي السورية مع وصول مجموعة من الجنود والضباط الأميركيين إلى مدينة عين العرب (كوباني) عند الحدود السورية التركية بتأريخ ٢٥ نوفمبر/ ٢٠١٥، وتشكيلها غرفة عمليات مشتركة مع "قوات سوريا الديمقراطية"، تبع ذلك تموضع ثاني شمال سوريا. تمثل في وصول عدد غير معروف من قوات العمليات الخاصة لتقدم المشورة والمساعدة للقوات العسكرية التركية في عملياتها هناك. وبالرغم من محدودية التواجد العسكري الأمريكي، والضبابية التي تحجب مناطق تواجده في الجغرافية السورية، إلا أن الجهد الدبلوماسي المشترك لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ودولاً خليجية بجانب تركيا يحاول رسم خريطة جغرافية سياسية لتموضع جيوبوليتيكي طويل الأمد، تموضع يتيح لكل تلك الدول التواجد في الجغرافيا السورية. **استراتيجية التموضع** بحسب ما دعت إليه تركيا بدأ يحظى بتأييد الولايات المتحدة، يقوم على عدة خطوات. تبدأ، بقيام الطيران الحربي الأميركي والفرنسي والبريطاني والسعودي بجانب تركيا والأمارات بأنشاء منطقة عازلة فوق وسط وجنوب سوريا ويمتد الحظر ليشمل كل الأطار الجغرافي ما بين الحدود السورية والأردنية "الأسرائيلية" حتى العاصمة السورية. وطبقاً للأستراتيجية تلك، يتم اتخاذ مدينة درعا عاصمة للجزء الذي سيتم السيطرة عليه، وفي هذه المنطقة ستتمركز القوات الأميركية، التي ستقدم الدعم للجماعات المسلحة وتدفعها نحو الداخل بعد تدريبها في الأردن.

● **تركيا:** قبل أن يبدأ "الربيع العربي"، كانت تركيا قد أكتسبت شعبية هائلة في الوطن العربي نتيجة للسياسات التي أتبعها صناع القرار فيها، إزاء "إسرائيل"، وذهب بعض العرب، ومنهم الباحث العربي د.محمد السيد سليم، إلى القول عن تركيا "بديل استراتيجي للعرب"[٤٢]. كما أن سوريا دخلت في تفاهمات استراتيجية مع تركيا. ولكن الأزمة السورية غير من تلك المعادلات. باتجاه الدخول بوصفها طرفاً إقليمياً فاعلاً في الأزمة. هذا الدخول يعده صناع القرار في تركيا ضرورياً؛ لثلاثة أسباب[٤٣]. **الاول:** أنها تخشى تدهور وضع سوريا وتفتتها على أسس إثنية ودينية، إذ حينها يمكن أن تصبح الدول المجاورة منغمسة في الصراع عبر الأنحياز إلى أي من المجموعات الطائفية أو الأثنية، ومن ثم سهولة أختراقها جهادياً *. الثاني: خشيتها من أن يؤدي أنهيار الدولة السورية إلى دفع المناطق الكردية السورية في الشمال إلى أعلان الأستقلال، مما سيعزز النزعات الانفصالية لأكراد تركيا. **الثالث:** أن

صراعات مفتوحة في سوريا، تتدخل فيه قوى أجنبية، قد تكون له عواقب خطيرة على الأمن الإقليمي، بما في ذلك الأمن التركي.

وعموماً، فإن لدى تركيا خشية على أمنها القومي، وفق ما تقدم. بيد أنها قلقة في شأن تأثيرات التحرك في صورتها الدولية ومكانتها بوصفها زعيمةً إقليمية. إن لدى تركيا الكثير لتخسره في مجال القيادة الإقليمية، إذا ما جازفت قواتها العسكرية في عملية لا تحظى بالشعبية، لهذا ترددت في القيام بخطوة حاسمة. كما تبدى من تصريحات بعض سياسييها ومفكريها أن القوات العسكرية لن تدخل بمفردها إلى سوريا. فقبل التدخل سواء لإقامة ممر أنساني، أو منطقة عازلة، أو منطقة حظر جوي تتطلب تفويضاً دولياً من حلف الناتو، أو الأمم المتحدة وبمشاركة فاعلة من الدول العربية، ومرد ذلك عدم الرغبة في إظهار تركيا، خاصة في العالم العربي في صورة قوة عثمانية جديدة في المنطقة الشرق أوسطية. بَيد أن تركيا تجاوزت ما كانت تتحذر منه، ففي ٢٤ أغسطس ٢٠١٦ سيطرت القوات التركية على مدينة جرابلس السورية، لتحقق تواجد عسكري يبدو أنه لا حدود زمنية أو جغرافية له. وهو ما ظهر في تصريح رئيس الوزراء التركي بقوله: أن القوات التركية ستبقى في سوريا ما يلزم من الوقت لتطهير المنطقة الحدودية". وتكتسب جرابلس أهمية إستراتيجية لتركيا، تتمثل في منع أكراد سوريا من الربط الجيوبوليتيكي بين ضفتي نهر الفرات، لتفادي إنشاء رابط جيوبوليتيكي لهم على امتداد الحدود السورية التركية يربط بين مناطق سيطرتهم شرقاً وغرباً، وضمان عدم قيام دولة لهم غرب الفرات على أساس أن ذلك يهدد الوحدة الجيوسياسية للدولة التركية.

- **إيران:** تعد إيران الدولة ذات المصالح الأكبر في سوريا، مقارنة بغيرها من الدول الإقليمية. إذ تعد سوريا جزء مما سمي بـ (محور الممانعة)، وممر جيوبوليتيكي نحو البحر المتوسط ولتقديم الدعم الإيراني لتنظيم حزب الله، الذي يعزز من نفوذها في الإقليم الشرق – أوسطي، وهذا يعني أن أي تغيير قد يحدث في سوريا لا يمكن أن تنظر إليه إيران إلا من خلال تأثيره في هذه المصالح الحيوية أو العلاقة الأستراتيجية، وفي مستقبل هذا المحور. وَعَبر صناع القرار في إيران مراراً عن مسوغات (أسباب) وقوفهم إلى جانب النظام وعن دعمهم له ورفضهم سقوطه، أنسجاماً مع رؤيتهم لأولوية "محور الممانعة" ولدور سوريا في هذا المحور، إلى جانب إيران و "حركات المقاومة"، إذا لا يمكن أن تنظر إيران إلى ما يجري في سوريا على أنه معركة داخلية فحسب. بل ثمة هدف استراتيجي مهم له الأولوية في هذه

(المعركة) تقرأه إيران وتتحدث عنه بوضوح دوائر صنع القرار في الغرب وهو "تحقيق انتصار استراتيجي على إيران وتوجيه ضربة لها"[٤٤]، لذا ألقت إيران بكل ثقلها في (المعركة)، معتبرة سوريا هي خط دفاعها الأول، وأن خسارتها ستكلفها الكثير مما جنته حتى الأن. ولم تكتف في ذلك بإمدادات السلاح أو الدعم الأقتصادي، بل دفعت بعناصر من الحرس الثوري للمشاركة في العمليات العسكرية(ويتمركز عدد غير معروف من هذه القوات حول العاصمة دمشق). وأسهم حزب الله بنصيبه في المعركة على المستويات العسكرية والسياسية والإعلامية فضلاً عن مجاميع مسلحة أخرى من جنسيات مختلفة عراقية، ويمنية، وافغانية، وباكستانية (فاعلين من غير الدول). مقابل ذلك كله انتشرت مايطلق عليها " قوات المعارضة المعتدلة في مناطق حلب ، وحماه، وحمص ومناطق قرب العاصمة السورية (الغوطة الشرقية والغوطة الغربية) . اضافة الى انتشار واسع وكثيف ومتنقل لمقاتلي داعش في منطقة الرقة ومحيطها الجغرافي وعلى طول الشريط السوري المحاذي للحدود العراقية واللبنانية . خريطة (٣) .

خريطة (٣)

الانتشار العسكري للقوى المتصارعة في سوريا

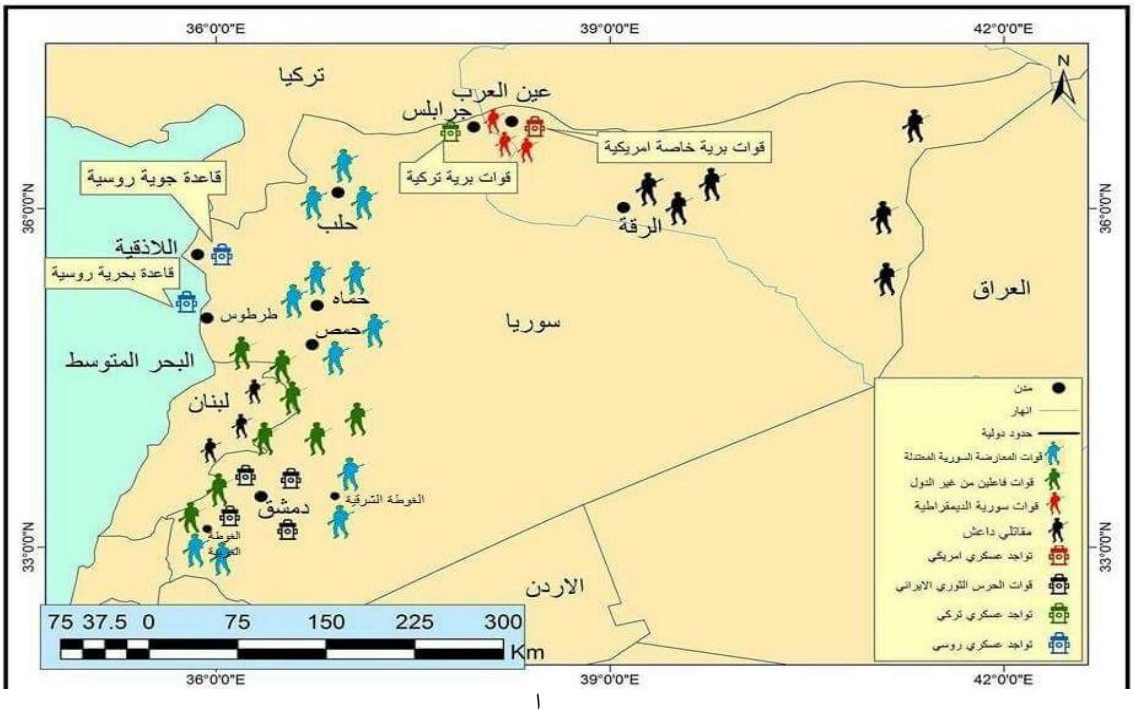

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :- نقولا زيادة وآخرون ، أطلس العالم ، مكتبة لبنان ، ط٣ ، ٢٠١٠ : ص٢٠ .

٣- **الأنتشار العسكري الأجنبي في العراق:** أستدعى ما شهده العراق من موجات قتال وأقتتال، على أمتداد شطره الغربي والشمالي بين قوات "الدولة الأسلامية" والقوات الحكومية العراقية، تواجداً عسكرياً أجنبياً جديداً في العراق. بَيد أن هذا التواجد حظي – بخلاف التواجد العسكري السابق – بغطاء سياسي وقانوني. إذ استدعيت القوات الأجنبية هذه المرة بطلب رسمي عراقي، والبعض من هذه القوات تموضعت في العراق وفقاً لإتفاقات استراتيجية سابقة، وهو ما تمثل في التموضع الإستراتيجي الأمريكي، الذي جاء وفقاً للمادة (٢٨) من الأتفاقية الأستراتيجية الأمريكية العراقية عام ٢٠١١ [*].

وفق ما رصده البحث، تتموضع القوات الأميركية في قواعد عسكرية عدة منها (البغدادي، والحبانية، والقيارة، وكلية القوة الجوية /تكريت). هذه القوات مزودة بأحدث المعدات والأجهزة التقنية وكذلك البشرية المتدربة والمختصة، وعمدت الولايات المتحدة إلى أن يكون للشركات الأمنية دوراً في عملياتها في العراق هذه المرة أيضاً. بحسب تقرير للكونغرس الأميركي نشره موقع ديجتال جورنال، أن عدد المتعاقدين الأمنيين في العراق قد أرتفع بعد دخول مقاتلي "تنظيم الدولة الأسلامية" عام ٢٠١٤، مبنياً أنه في حتى شهر يونيو عام

٢٠١٦، بلغ عدد المتعاقدين ٢٥٠٠ عنصر فيما بلغ عدد القوات المتواجدة في العراق ٤٠٧٨ عسكرياً، وهو ما يمثل حوالي ٣٨ % من قدرات وزارة الدفاع الأميركية في العراق.

ويبدو الخطر في إشراك الشركات الأمنية الأمريكية في العمليات العسكرية في النشاط الذي تقوم به هذه الشركات. ونشير هنا إلى أهم هذه النشاطات : أولاً: قيام الشركات في بعض الأحيان بنقل الأسلحة عبر الحدود من دون الخضوع لرقابة السلطات الحكومية في الدولة حيث تعمل الشركة، وتشير الدراسات إلى أن الشركات تنقل الأسلحة في خمسين دولة في العالم. وبلغ عدد الشركات الأمنية التي عملت في العراق حتى عام ٢٠١١ نحو ٥٥ شركة. **ثانياً:** ضغط الشركات الأمنية على الحكومات لإعادة النظر في بعض تشريعاتها، بما يتيح لهذه الشركات حرية العمل الأمني داخل هذه الدول. **ثالثاً:** تمارس الشركات عمليات تجنيد للأفراد عبر الحدود، وتنقلهم من دولة إلى أخرى، ضمن هذا السياق يشير المفكر العربي محمد حسنين هيكل إلى أنه "يعرف أن لشركة بلاك ووتر" ولو بأسم جديد للشركة ستة آلاف عنصر يعملون في داخل وخارج سورية".**رابعاً:** تشجيع الكفاءات العسكرية على الهروب من مؤسساتها بإغرائها برواتب عالية تصل إلى حد الألف دولار يومياً[٤٥].

وبخلاف استراتيجيتها السابقة في العراق التي انصبت على العمليات الواسعة الكبيرة والتدخل البري الواسع، اعتمدت الولايات المتحدة استراتيجية جديدة بدت ملامحها من خلال متابعة نشاطها العسكري منذ ٢٣ سبتمبر عام ٢٠١٤.

لعل أهم ملامح هذه الإستراتيجية. هي: أولاً: أعتماد مبدأ (السيادة الجوية)، والنشاط الأستخباري والعمليات البرية (الخاصة) المحدودة، كـ (استرتيجية). **ثانياً:** الأتجاه نحو تقديم (الدعم اللوجستي)، الذي يشمل التسليح والتمويل وتقديم المشورة العسكرية كـ (استراتيجية) لمحاربة التنظيمات "الجهادية"، تبدت ملامح هذه الإستراتيجية في تسليح الجيش العراقي والقوات الكردية. **ثالثاً:** التوجه نحو الحلفاء الستراتيجيين للولايات المتحدة للمشاركة في محاربة "الأرهاب"، وهو ما ظهر في مشاركة أكثر من خمسين دولة ضمن تحالف دولي كبير قادته هي، بيد أن الأنتشار العسكري هذه المرة أقتصر على مبدأ (السيادة الجوية) مع الولايات المتحدة على المجال الجوي العراقي وتقديم الدعم اللوجستي بكافة أشكاله.

أما القوى الإقليمية إيران وتركيا. فتعد دولة **إيران** من القوى الإقليمية الأكثر حضوراً وتأثيراً في المشهدين السياسي والعسكري العراقي. وأمام الواقع الجيوسياسي الذي أحدثه "تنظيم الدولة

الإسلامية" وقفت إيران إلى جانب العراق سياسياً ولوجستياً، ومع استمرار الاشتباك الاستراتيجي مع مقاتلي "الدولة الأسلامية"، أضحى قادة عسكريين في الحرس الثوري الإيراني القادة الفعليين للمعارك الجارية. . وقد حظي الحضور الإيراني بغطاء سياسي وقانوني وهو ما وضح في تصريحات رئيس وزراء العراق الحالي ووزير الخارجية بالقول: "أن تواجد المستشارين جاء طبقاً لأتفاقات امنية مسبقة مع الجمهورية الأسلامية".

حققت موجات الأشتباك الجيوستراتيجي على امتداد جغرافية العراق الغربية والشمالية مكتسبات جيوبوليتيكية لايران منها:- أولاً: تواجد عسكري مباشر (مستشارين، قادة ميدانيين)، وفقاً لأتفاقات أمنية، بيد أن تواجداً عسكرياً في قواعد أو معسكرات ثابتة فلا أدلة عليه بالرغم مما تشير إليه وتؤكده وسائل إعلام عالمية كصحيفة الغارديان البريطانية وقناة CNN الأميركية وغيرها. **ثانياً:** تشكيل قوى فاعلة غير حكومية وتجهيزها بأسلحة وأمكانيات في منتهى القوة؛ كيما تكون رديفاً استراتيجياً لتواجدها العسكري المحدود، وكيما تكرس قوتها ونفوذها في مجالها الحيوي المتمثل بالعراق مثلما تفعله قوة حزب الله في مجالها الحيوي المتمثل في لبنان. **ثالثاً:** تحقيق مكاسب اقتصادية عن طريق بيع أسلحة ومعدات أو ذخائر للعراق.

اما بخصوص **الأنتشار العسكري التركي**، فلاشك أن حالة الوهن الجيوبوليتيكي التي أصابت الدولة العراقية جراء نتائج حرب الخليج الثانية، وفرض مناطق حظر للطيران العراقي في جنوب وشمال العراق، وخروج مناطق الشمال (أربيل، والسليمانية، ودهوك) عن سيطرة الدولة المركزية قد فسح المجال للقوى الدولية والإقليمية ومن بينها تركيا لأختراق مناطق الوهن الجيوبوليتيكي، التي تمثلت في مناطق الشمال العراقي. في بادئ الأمر، بدا الاختراق بعقد اتفاقية أمنية بين العراق وتركيا عام ١٩٩٤، سمح بموجبها للجيش التركي بالدخول في العمق العراقي لمسافة ٢٥ كم لملاحقة مقاتلي الـ (P. K. K)، وتنفيذ ضربات جوية على مواقع الحزب أينما وجدت في العراق، أفضى الاختراق العسكري التركي المستمر في العمق الجغرافي العراقي إلى أرساء وترسيخ وجود عسكري دائم وترسيخه في مواقع ثابتة شمال العراق. ومن هذه المواقع[٤٦]:

موقع "سيرسي"، شمال قضاء زاخو، موقع بامرلي"، شمال محافظة دهوك، موقع "ديره لوك"، شمال قضاء العمادية، موقع "كاه تي ماسي"، شمال محافظة دهوك.

ثم جاءت الغزوة الجامحة لتنظيم "داعش" لتكرس حالة وهن جيوبوليتيكي عام في جسد الدولة العراقية، أفضى إلى أستدعاء قوى دولية وإقليمية من بينها تركيا. بَيد أن التعاون العراقي– التركي في مجال التدريب وتقديم المساعدات العسكرية وتبادل المعلومات الأستخبارية أدى إلى أتساع جغرافية التواجد العسكري في الخارطة الجغرافية السياسية للعراق، إذ أتخذ الجيش التركي من منطقة قريبة من مدينة بعشيقة العراقية مقراً لأقامة معسكر جديد له (دوبردان) خريطة (٤).

خريطة (٤)

الانتشار العسكري للقوى المتصارعة في العراق

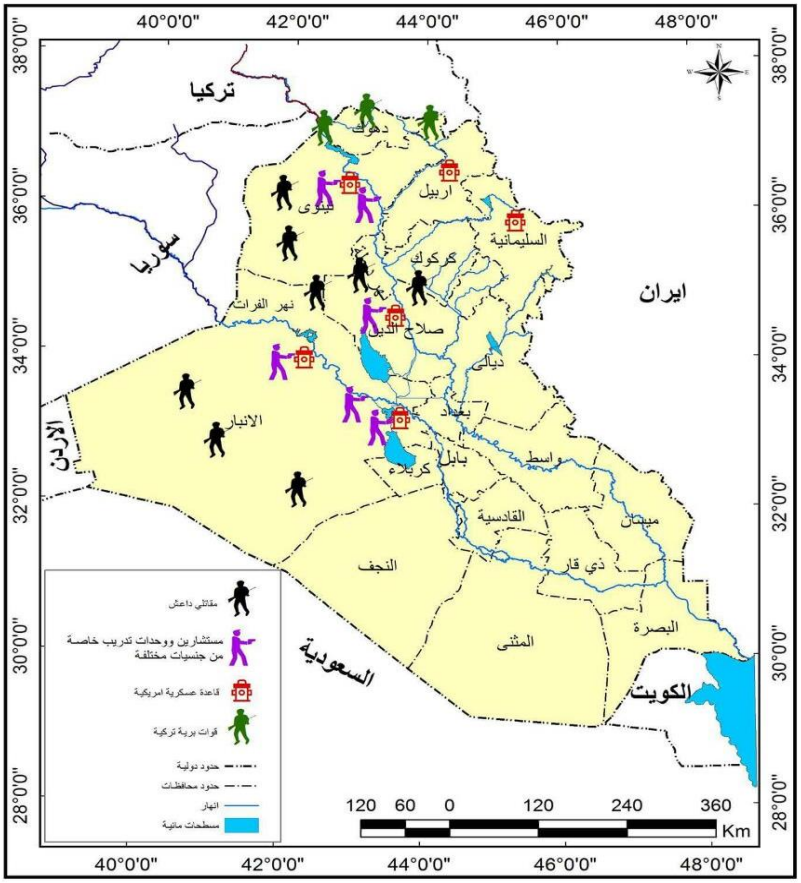

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :– نقولا زيادة وآخرون ، أطلس العالم ، مكتبة لبنان ، ط٣ ، ٢٠١٠ : ص١٩ .

بالرغم من تعدد الرؤى والتحليلات للباحثين، والمبررات التي يسوقها صناع القرار في تركيا بشأن هذا التواجد. إلا أن الباحث يعتقد أن هذا التواجد رغم محدوديته إلا أنه يحمل أهداف.

منها:- أولاً: منع عملية الأنفصال الجيوبوليتيكي للأقليم الكردي شبه المستقل وتشكيل دولة مستقلة مجاورة لها. وهي عملية استقباقية للحؤول دون قيام دولة كردية جنوب شرق تركيا (منطقة التركز الكردي). **ثانياً:** الحصول على موطيء لها بوصفه جزءاً من الستراتيجية في مواجهة الستراتيجية الإيرانية في العراق الذي يعد مجالاً حيوياً لكلا الدولتين.

المبحث الرابع: أستشراف المستقبل الجيوسياسي للنظام الإقليمي العربي في ضوء المتغيرات الراهنة

تأسيساً على ما تقدم، يمكن أن نستشرف مستقبل النظام العربي وفق المشاهد الأتية:-

أ/ مشهد: استعادة ظاهرة الربيع العربي واحتمالية امتدادها الجغرافي السياسي إلى دول عربية أخرى.

بالرغم من مرور سنوات على ظاهرة الربيع العربي، إلا أن مشهد تكرار الظاهرة أو عودتها إلى ذات الدول التي شملتها، وأحتمالية امتدادها الجغرافي السياسي إلى دول أخرى يعد مشهداً محتملاً خاصة في هذه المرحلة الحرجة – لاسيما وإن ما يطبع هذه المرحلة الحرجة في سياق الأنتقالات السياسية الجارية في الوطن العربي، هو تلاطم أمواج "زخم سوسيولوجي" يتجلى في حدة التوترات السياسية، والتجاذبات المذهبية، والأنقسامات المجتمعية، والأنزلاقات العنيفة، وهو ما بات يهدد الصيرورة "الثورية" لنضال شعوب "الربيع العربي".

ولأن بدت هذه المخاضات العسيرة، وكأنها ظاهرة طبيعية، معتادة في منطق وتجارب التحولات السياسية الكبرى – فإن استمراريتها لمدة زمنية طويلة، تحمل في سياقها مخاطر حقيقية، من شأنها تهديد التطلعات السياسية/ والمطامح الأجتماعية للأنتفاضات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية.

أولى هذه المخاطر الماثلة خطر "الأسترداد" (Restaurant) الذي بدأت تلوح بعض إرهاصاته هنا وهناك في غمرة المصاعب والتعثرات التي تنتاب مسارات الأنتقال السياسي، وكما هو شأن الظاهرة "الأستردادية" التي ابتليت بها تجارب ثورية في سياقات تاريخية

معروفة، فإن خطر "الأسترداد" يطارد اليوم الطموح "الثوري" لشعوب"الربيع العربي" ليعود به القهقري نحو وضع "اللاثورة"[٤٧].

ب/ مشهد التحول إلى دولة وطنية ديمقراطية.

وهو مشهد أو سيناريو ترجحه دراسات عدة، سواء أتخذت الدولة الشكل الفدرالي أو الشكل الوحدوي، وأن يكون أستهدافياً بحيث تسعى الدولة الوطنية العربية إلى الوصول إليه من خلال الإصلاحات على المستويات السياسية والأقتصادية والأجتماعية[٤٨]، أو الأخذ بنظرية الديمقراطية التشاركية التي تنطوي على إمكان قيام نظم ديمقراطية مستقرة في المجتمعات المنقسمة على نفسها، سياسياً أو عرقياً أو مذهبياً أو طائفياً... ويكمن رهان إعمال الديمقراطية التشاركية في هذه المرحلة الحرجة من مراحل (الأنتقال) في الوطن العربي، **في تحقيق هدفين:**

الأول: تحييد المتغير الديني في المجال السياسي، ما دام الإسلام شكل ويشكل على الدوام الأساس العقدي، والإطار الحضاري، والمرتكز الثقافي الجامع لأفراد المجتمع؛ **الثاني:** إحتواء الشحنة العاطفية التي تؤججها مقاربة الصراع السياسي – الفكري بالأستقطاب المذهبي[٤٩].

بَيد أن هذا السيناريو لا ترجحه الدراسة بأن يكون محتمل الحدوث ما دامت هناك مجموعة من العوائق الهيكلية قائمة على حالها، مثل: حدود التغيير في النظام السياسي، وبقاء نخبة النظام السابق في مواقعها، وأستمرار الظروف نفسها التي أدت إلى الثورة متمثلة في الإقصاء بمختلف أنماطه، وبغض النظر عن جهته، وأنسداد الأفاق أمام الشباب، والفئات، والنخب السياسية الجديدة، ووجود انغلاق متواصل للنظام الأعلامي والخطاب السياسي الرسمي، وفشل النخب الجديدة في بناء مؤسسات سياسية تحقق إمكانية التناوب الفعلي والمشاركة في الحكم.

ت/ مشهد تزايد حدة الصراعات الداخلية بين الفاعلين من غير الدول:

مشهد أو سيناريو يتمثل بعدم القدرة على وقف تدهور الأوضاع بالتوصل إلى حلول للصراعات الساخنة والأزمات المستحكمة في الوطن العربي بما يمكن من العودة بالتدريج إلى الوضع الطبيعي؛ وذلك أن ما كشف عنه البحث سابقاً من سمات لم تكن مألوفة في السابق في هذه الصراعات، كما هو الحال في البعد الطائفي، وبالذات على المحور الشيعي السني،

حسب ما يبدو بوضوح في الحالتين العراقية والسورية وبدرجة أقل في اليمن، وكذلك في البعد الديني الإسلامي المسيحي نتيجة موقف التنظيمات البالغة التطرف تجاه غير المسلمين وما ترتب على هذا الموقف من عمليات قتل وتفجير لدور العبادة وتدميرها على نحو بشع. يضاف إلى هاتين السمتين حسب ما أشرنا سابقاً بروز دور الفاعلين من غير الدول كما في قتال "حزب الله" في لبنان إلى جوار النظام السوري، وظاهرة "تنظيم الدولة الأسلامية" "داعش" التي أعلنت دولتها على جزء من إقليمي العراق وسوريا، والحركة الحوثية في اليمن.

مما يعزز أحتمالات حدوث هذا المشهد حقائق عدة لعل أبرزها:

١- **بروز دور المحاميع المسلحة:** إذ ازدادت عمليات تكوين المجاميع المسلحة الأنفصالية على غرار المجاميع المسلحة الكردية في العراق، وهو المسار ذاته الذي بدأ الأكراد والسنة في سوريا بتبنيه، وأن ارتباط ذلك العنف الداخلي بتجدد نشاط الحركات الجهادية في سوريا، تحت مظلة الجيش السوري الحر يعد أحد أبعاد أتساع دائرة الصراعات والمواجهات.

٢- **ضعف الدولة:** تمثل ليبيا إنموذجاً للدول التي أنتشر فيها عنف الجماعات بعد الثورة وتوقع أستمراريته بسبب ضعف المؤسسة العسكرية، وعجز الدولة عن بناء مؤسسات قوية، اذ لم يستطع "المجلس الوطني الأنتقالي"، ومن بعده المؤتمر الوطني العام، نزع سلاح هذه المجاميع، أو دمج مقاتليهم في ألوية الجيش الرسمية، أو تسريح أولئك الراغبين في العودة إلى الحياة المدنية. ورغم أن قوة المؤسسات العسكرية منعت ظهور المجاميع المسلحة في مصر، فإنه بزغت بعض مؤشرات عنف الجماعات مثل جماعة البلاك بوك، وحركة الألتراس في الذكرى الثانية للثورة، أحتجاجاً على عدم قصاص الدولة للشهداء.

علاوة على ذلك فهناك من يتحدون الدولة إلى الأن مثل جماعة أنصار السنة في سيناء التي تتحدى الدولة المصرية وترى أن الحكومة الحالية لا تطبق الشريعة الإسلامية، وهناك من يتواطئون معها، وهناك من ليست لهم علاقة بالدولة، ويحاربون بعضهم بعضاً، مثل الجماعات الحوثية، وخلايا تنظيم لقاعدة في اليمن. إلى جانب ذلك، فإن الأنظمة الحاكمة الضعيفة منها قد أصبحت مصدراً لحالة عدم الأستقرار والعنف وأحتمالية أستمرارهما في الدول التي تحكمها من خلال عدم قدرتها على التحكم والسيطرة على الفاعليين العنيفيين المحليين من خلال أضفاء الشرعية السياسية والقانونية عليها. ويعد حزب الله أنموذجاً لذلك عن طريق

عدم القدرة على وقف تدخله في الحروب الداخلية لبعض دول النظام العربي (سوريا، اليمن، العراق).

وضمن ذات السياق لا تزال المجاميع المسلحة "الشيعية" تلعب دوراً مهماً في العراق، دون الحاجة لأي مساندة من القوات العراقية. ورغم أن احتفاظها بنفوذ في العاصمة بغداد ومناطق وسط وجنوب البلاد يقلل من شرعية الحكومة العراقية، ويزيد من أضعافها، فانه يعد في حالة الضعف هذه ضرورياً لاستمرار الدولة، حتى وان ترتب على ذلك إضعافها.

محصلة تلك الصراعات ستعين حدود دول الاقليم . أما طبيعة هذه الدول ذاتها، فستحدد وفقاً لمحصلة الصراع الدائر ضد الجماعات الاسلامية المتشددة، وفي الحقيقة، فإنه يصعب حتى الحديث عن حدود دول المنطقة، دون حسم الصراع ضد هذه الجماعات، خاصة تنظيم الدولة الاسلامية الذي يعد رفض الحدود السياسية للدول جزءاً رئيساً ليس فقط من بنيته الفكرية ، وهو الامر الذي تشترك فيه كافة التيارات الاسلامية ، ولكنه ايضاً جزء من استراتيجيته السياسية واطاره التنظيمي. فما يميز جماعة الدولة الاسلامية عن غيرها من الجماعات الاسلامية – برأي الباحث العربي الدكتور حمال عبد الجواد – هو انها وضعت موضوع التنفيذ المباشر افكاراً واهدافاً اعتادت الجماعات الاخرى على حسابها اهدافاً بعيدة المدى، غير مطروحة للتنفيذ الفوري، وهو ما ينقلنا لتناول السيناريو أو المشهد الآتي :

ث/ مشهد التفكيك الجيوبوليتيكي:

في ظل المزيد من تردي الأوضاع العربية وزيادة أختراقها من الخارج يبرز مشهد التفكك الجيوبوليتيكي المخيف من جديد. صحيح ان تهديد الوحدة الداخلية لكل الدول العربية أمر سابق على تصاعد الارهاب على النحو الحالي لأسباب اثنية أو قومية او تاريخية، أو لسياسات خاطئة للحكومات الحاكمة في تلك الدول، كما هو الحال في الصومال المنقسمة بالفعل حالياً منذ تسعينيات القرن الماضي، والسودان الذي فقد رسمياً جزؤه الجنوبي، ولايزال مهدداً بالمزيد في جزؤه الشمالي. والعراق الذي تهددت وحدة دولته المركزية التي نشأت في اطارها الجغرافي الحالي عقب الحرب العالمية الاولى بسبب المشكلة الكردية، ثم فاقم الغزو الامريكي في عام ٢٠٠٣ من هذه المشكلة بالنظر الى سياسات المحاصصة الطائفية والدينية والقومية التي اتبعت عقب الغزو، فأصبحت خريطته الجغرافية السياسية مهددة بالتقسيم الى

ثلاث دول ، بل ان الاقليم الكردي في العراق اصبح من الناحية الواقعية دولة بالفعل. كذلك الحال في اليمن الذي سرعان ماعانت دولته الموحدة التي نشأت في عام ١٩٩٠ ، محاولة عسكرية للانفصال في عام ١٩٩٤، تمت القضاء عليها بسرعة، بيد ان سوء ادارة الدولة المركزية للأوضاع في شطرها الجنوبي اوجد ما يعرف بالحراك الجنوبي الذي بدأ كحركة مطلبية ثم تحول الى المطالبة بانفصال الجنوب والعودة الى وضع الدولتين الذي كان سائداً قبل عام ١٩٩٠. وعقب موجة الربيع العربي التي طالت اليمن في ٢٠١١ وتسوية الاوضاع فيها بموجب المبادرة الخليجية دار الحوار الوطني اليمني الذي انتهى في هذا الصدد الى الاخذ بالصيغة الفيدرالية ، وتقسيم اليمن في هذا الاطار الى ستة اقاليم وهو حل حصل على توافق وطني. غير ان في ظل الظروف الراهنة يمكن ان ينذر بخطر داهم. كما هو الحال في سوريا التي عانت بعد الربيع العربي اعراضاً مشابهة للأعراض العراقية، وان بدرجة اقل . وليبيا التي ظهرت في شرقها عقب الاطاحة بنظامها السياسي، مؤشرات على العودة الى الوضع الفيدرالي الذي ساد في ليبيا منذ استقلالها حتى بدايات الستينيات من القرن الماضي . وكذلك الحال في لبنان صاحبة الارث التاريخي الطويل من تهديد وحدة جغرافيتها السياسية. وان كانت المفارقة هنا – برأي الباحث العربي احمد يوسف احمد – ربما تكون الاكثر مناعة ضد خطر التفتيت بين هذه الدول بسبب الخبرة الاليمة للحرب الاهلية الطويلة فيها التي امتدت زمناً طيلة خمسة عشر عاماً من النصف الثاني من عقد السبعينيات، وكل عقد الثمانينيات من القرن الماضي .

وهنا لا نجد بداً من اقتباس معنى التفكك المحتمل حدوثه في بعض دول النظام الإقليمي بحسب ما أوضحه الباحث العربي عبد الإله بلقزيز بالقول هو: الفعل السياسي والجغرافي، الذي يُقطع أوصال الجماعة الوطنية ويمزق روابطها الجامعة؛ وذلك عن طريق إحلال الروابط الأهلية محل الرابطة الوطنية، وتغيير الولاء من ولاء للوطن والدولة إلى ولاء للجماعة الأهلية القطيعية، المتضامنة – داخلياً – على أساس بدائي (قرابي) أو على أساس افتراضي غير مادي (الجماعة الأعتقادية المغلقة)[٥٠]. وبذلك تنتقل الجماعة، بهذا التفكيك وفق المعنى الذي أوردته الدراسة من نطاق المواطنة؛ فعلاقات المواطنة تصهر تكويناتها و "أصولها" الأبتدائية، وتعيد صوغها في صورة جماعة وطنية، إلى جماعات أهلية مغلقة على أساطير "تجانسها" الهوياتي الأنثروبولوجي، وصولاً إلى تفصيل كيان سياسي على مقاسها.

لذلك ومن أجل أستيعاب الأنقسامات الموجودة والحيلولة دون تفكك الدولة من وجهة نظر الباحث، فإن هذا السيناريو/ المشهد محتمل الحدوث لسببين:

الأول: أن تفتيت العالم العربي وتقسيمه جيوسياسياً وإثنياً يحقق المصالح الحيوية لبعض الدول الكبرى والإقليمية، حتى لا تستطيع دول النظام العربي التوحد مرة أخرى في مواجهة مصالح الدول الكبرى. بل أن التفتيت يصب في مصلحة "إسرائيل"، فلن تكون هناك دولة عرقية أكبر منها في المنطقة. كما أن تفتيت الدول سيجعلها واهنة من الناحية الجيوبوليتيكية، وسيجعل "إسرائيل" القوة العسكرية الأعظم في المنطقة، ومن ثمَّ، فلن يجبرها أحد على التخلي عن الأراضي العربية المحتلة.

الثاني: أن مشروعات التقسيم الحالية ليست سراً، بل هناك من روج لها، ومنها أفكار كونداليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق، عن الفوضى الخلاقة، وزيبجنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي الأمريكي الاسبق ، وبرنارد لويس، المفكر الأستراتيجي عن الشرق الأوسط الجديد.

الحديث عن الشرق الأوسط الموسع، ورغم أن الحديث هنا يدور حول تغيير الشرق الأوسط وليس المنطقة العربية فقط، وهو ما يعيد فتح ملف التقسيم مجدداً، فإن ثمة حديثاً أو تقديرات بأن السياسة الأمريكية تسعى إلى مزيد من التقسيم إلى حد قد يقوم على زيادة التفتيت من ٢٢ دولة إلى ٦٠ أو ٦٤ دولة في الشرق الأوسط، وبالتأكيد أن ثمة توجهاً محتملاً للأعتماد إلى حد ملحوظ على استراتيجية التقسيم في التعامل أمريكياً وأوروبياً مع الخريطة الجغرافية السياسية للعالم العربي.

بدت ملامح هذا التوجه الجديد في ندوة حول كيفية الحل في سوريا – عقد بإحدى المدن التركية القريبة من الحدود السورية – حين بدى فوغ راسموسن، الأمين العام السابق لحلف الناتو ورقته البحثية في الندوة بالقول: "ينبغي تقسيم البلاد في إطار التوزعات الإثنية والدينية عبر إقناع الرئيس الأسد بمغادرة السلطة على غرار ما حدث في البوسنة". كما أن برنار باجوليه، مدير المخابرات الفرنسية، طرح في مؤتمر صحفي في واشنطن عام ٢٠١٥ مع نظيره الأميركي جون برينان، بأن "الشرق الأوسط الذي نعرفه أنتهى إلى غير رجعة" مشككاً

في أن يعود مجدداً إلى ما كان عليه، ومشدداً على "أن دولاً مثل العراق أو سوريا لن تستعيد أبداً حدودها السابقة"(٥١).

بحسب الخريطة المنشورة في موقع مجلة القوات المسلحة (Armed Forces Journal) في يونيو/ ٢٠٠٦ تحت عنوان (حدود الدم) حُددت ملامح خريطة الشرق الأوسط الجديد، بحسب تصورات الولايات المتحدة الأميركية.

خريطة (٥)

الشرق الأوسط الجديد (حدود الدم) حسب تصورات الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر : مفيد محي الدين الصواف ، ويستمر الصراع على الشرق الأوسط الكبير ، دار الفكر ، دمشق ط٣ ، ٢٠١٠ ، ص ٢٥٧ .

الجدير بالذكر هنا، أن الأنظمة السياسية في كل من العراق وسوريا وحتى ليبيا بدت تدرك بناءً على معطيات الواقع الجيوسياسي الذي فرضته الغزوة الجامحة لتنظيم الدولة الأسلامية والأثار التي ترتبت جراء هذه الغزوة فضلاً على معطيات أخرى أشارت إليها الدراسة سابقاً أن

الدول التي تحكمها مهددة بالتفكك، لذلك ومن أجل أستيعاب الأنقسامات الموجودة والحيلولة دون تفكك الدولة، قد تلجأ تلك الانظمة إلى **الصيغة الفدرالية**، من خلال التوصل إلى صفقة بين المركز والهامش من أجل الأبقاء على الدولة موحدة، مع تفويض سلطات وصلاحيات محورية للأقاليم المؤتلفة. ويبدو أن هذا السيناريو هو الأرجح حدوثه برأينا؛ كإستراتيجية مواجهة. وإذا ما واجهت تلك الستراتيجية كوابح جيوسياسية من قبل قوى ذات تأثير في صناعة القرار السياسي في دولها، فقد تتحول الى دولة مركزية هشة لا يملك فيها المركز سلطات حقيقية على أطرافه بسبب ضعفه.

وقد تضطر بعض الأقطار المركزية كمصر والسودان والجزائر إلى التحول إلى **اللامركزية السياسية** التي يحتفظ فيها المركز بهيبته الشكلية ويعطي مراكز الأطراف سلطات حقيقية من أجل إحكام قبضتها على تلك الأطراف. وهذا سيناريو تطرحه الدراسة الموسومة (مستقبل الدولة الوطنية العربية في ضوء إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج)[١٢٣] . بَيد أن هذا السيناريو برأي تلك الدراسة يحدث إذا عجزت تلك الأقطار المركزية عن إتمام إصلاح حقيقي.

ج/ مشهد الانكفاء الى الداخل :

ان استمرار الاضعاف وتفاقم التجزئة والتفاعلات الصراعية سينجم عنها، أن النظام العربي سوف تتراجع مكانته الاقليمية والدولية، وينكفئ على نفسه، تنهكه صراعاته ويزداد اختراقه من الخارج. وما يزيد الامر سوءاً ما كشفت عنه تطورات السنوات الاخيرة من أن مشروع بناء دولة عربية حديثة قد اخفق باستثناءات قليلة في العالم العربي. وقد تجلى ذلك حين غابت الدولة عن مواجهة التحديات وعجزت عن المواجهة الفاعلة كما في الحالات السورية والعراقية والليبية واليمنية، ومن قبلها الحالة الصومالية والسودانية .

الخاتمة:

تعرض النظام الاقليمي العربي الى تحولات جيوسياسية ملحوظة منذ نشأته وحتى الفترة الراهنة فرضتها متغيرات داخلية وخارجية اثرت في طبيعة النظام وهويته ونمط الفاعلين المتصارعين من الدول والفاعلين من غير الدول .

في حين ظل هذا النظام حريصاً على عدم انفراط عقده وتلافي المزيد من حالة التفكك الجيوبولتيكي لدوله بفعل عوامل الجغرافية المتجاورة للوحدات الساسية المكونة له ، واللغة والهوية والتأريخ المشترك والحد الادنى من التعاون بين انظمته السياسية للحفاظ على بقائها في السلطة ، جاءت الثورات الشعبية والغزوة الجامحة لتنظيم الدولة الاسلامية لتضع النظام العربي في بيئة اكثر حدة لجهة معطيات تشكيل النظام من جديد .

بالرغم من ان حالة اعادة التشكيل لم تتضح مآلاتها المحتملة بعد ، لاسيما ان مؤشرات التغيير الجيوستراتيجي واتجاهاته تبدو متسارعة وحادة وتمس في الوقت ذاته كافة عناصر النظام سواء كانت هويته ام مؤسساته ووحداته والتفاعل بينها وحدوده بمعنى الخطوط التي تميز النظام الاقليمي عن غيره من الاقاليم الاخرى ، وقدرة بعض الوحدات الاساسية المشكلة لهذا النظام على البقاء ، الا أن المشهد العربي في مجمله يبدو ضبابيٌّ محملٌ بنذر خطيرة لعل أخطرها على الأطلاق هو مشروع التفكيك المخيف الذي تنخرط السياسة الأمريكية في إعداده الذي يقوم على تجزئة الدول الوطنية القائمة إلى دويلات سياسية أصغر؛ تنشأ على حدود الهويات الأنثروبولوجية، الدينية، والمذهبية، والطائفية، والعرقية، والعصبوية القرابية (القبلية والعشائرية).

المصادر والمراجع

1- Louis Contri and Steven L. speigel, The International Politics of Regions: A Compararative Approach (Engl wood cliffs. N. J,: Prentic – Hill, 1960).

* استعمل هذا المصطلح بمعنيين: (الأول) هو قوة الشعور في جزء من بلد ما استناداً إلى فرق جغرافي وثقافي، وقد تكون لها جذور أيضاً في الماضي ويمكن أو لا يمكن أن يتم التعبير عنها سياسياً على شكل مطالبات بأن تؤول إليها السلطة. (والمعنى الأخر) هو اعتقاد سياسي وإداري أن البلد يدار بأكبر قدر من الكفاءة بتقسيمه إلى أقاليم بدلاً من تقسيمه إلى مناطق حكومية محلية صغيرة. وهذا المفهوم مفهوم تكنوقراطي ويدعى في بعض الأحيان – "الإقلمة" (Regionatization). وبالطبع فإن هذين الأتجاهين ليسا متعارضين

بحيث لا يمكن التوفيق بينهما، في جميع الحالات. . . فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلاقات السياسية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط١، ٢٠٠٤، ص٥٧٠- ٥٧١.

٢- علي الدين هلال، وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٥، ١٩٩٩، ص١٤.

٣- غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، ترجمة ونشر: مركز الخليج للابحاث ، دبي ، ط١، ٢٠٠٤ ، ص٧٤٨- ٧٤٩.

٤- علي الدين هلال، وجميل مطر، مصدر سابق، ص١٢.

٥- غراهام ايفانز، وجيفري نوينهام، مصدر سابق، ص٧١٣- ٧١٤.

٦- علي الدين هلال وجمبل مطر ، مصدر سابق ، ص١٣ .

* يعود استخدام هذا المفهوم: الى المفكر بالمر Polmer عام ١٩٩١ في دراسة مقارنة بين الإقليمية القديمة والإقليمية الجديدة ويقصد بها تلك الموجة الحديثة من التفاعلات الأقتصادية والتجارية التي أخذت في التبلور، أبتداء من منتصف الثمانينات من القرن العشرين في شكل تجمعات وكتل تجارية، ومجالات اقتصادية كبرى. وأسهمت مجموعة عوامل في بروز الإقليمية الجديدة منها، حدوث تغيرات اقتصادية وتجارية بعد أنهيار نظام بريتون وودز وصعود قوى اقتصادية إقليمية، كالأتحاد الأوروبي الذي استكمل مسارات التكامل الأقتصادي، وتحول إلى مسار التكامل الأمني والسياسي، وبروز منظمات إقليمية ناجحة، خاصة في القارة الأسيوية وأنتقالها إلى الأستقلال عن المركز، وبناء هوية أمنية وثقافية مشتركة، نتيجة حدوث أزمات مالية، وعجز المؤسسات المالية عن حلها. أضف إلى ذلك المطالبة بتفعيل دور المنظمات الإقليمية في مجال الدبلوماسية الوقائية لمنع نشوب النزاعات الداخلية أو أنشارها، وتراجع القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة عن التدخل في الأقاليم نتيجة التكاليف الباهضة، مما ترك مجالاً أكبر للمنظمات الإقليمية، سواء في المجالات الأمنية أو الأقتصادية من خلال لم شمل الدول الضعيفة في إقليم واحد. . . راجع: مي مجيب، النظام الإقليمي. . مصادر التغيير وجدل الهوية، السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، ع ٢٠٠، ٢٠١٥، ص٥. لدراسة أكثر تفصيلاً عن الاقليمية الجديدة. . . راجع:

CENTRAL _ LOCAL RELATIONS: CENTRE _ PERIPHERY RELATIONS: DECENTRA _ LIZATION: LOCAL GOVERNMENT: LANNING: SEPARATISM.

٧- مي مجيب، النظام الإقليمي، مصادر التغيير وجدل الهوية، مصدر سابق، ص٩.

٨- علي الدين هلال، وجميل مطر، مصدر سابق، ص١٦.

٩- لدراسة أكثر تفصيلاً عن الجدل الدائر بين الباحثين حول تحديد المعايير المستخدمة في تحديد ماهية النظام الإقليمي، راجع: عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأسط الكبير، الدرار العربية للعلوم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط١، ٢٠٠٥، ص٣٢.

١٠- علي الدين هلال وجميل مطر ، مصدر سابق ، ص١٦ .

11-Ezzedin Foda, The Projected Court of Justice: A study in Regional Jurisdiction With Specific Relerence to the Muslim Law Nations (The Hague: Nijhoff, 1957).

١٢- حسن نافعة، الأمن القومي العربي بين أخطاء الماضي وتحديات الحاضر وأفاق المستقبل، المستقبل العربي، ع ٤٣٨، ٢٠١٥، ص١٩، ٢٠.

١٣- هاني خلاف ، المبدأ المقيد :- السيادة المطلقة واعاقة الجامعة العربية، السياسة الدولية، ع/ ١٩٣ ، ٢٠١٣ ، ص٣٦ .

١٤- محمد السيد سليم، ضغوط ما بعد الثورات:- الانكشاف المتزايد للنظام الاقليمي العربي، السياسة الدولية ، ع/١٩٢، ٢٠١٣، ص٤٧ .

١٥- خالد حنفي علي، ما بعد الدولة، متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول، السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، ع ١٩٢، ٢٠١٣، ص٣، كذلك راجع: نصر محمد عارف، مستقبل الدولة في العالم العربي، السياسة الدولية، ع ١٨٦، ٢٠١١، ص٥٩- ٦٠.

١٦- خالد حنفي علي، ما بعد الدولة، مصدر سابق، ص٣- ٤.

١٧- ايمان رجب، القوة المنافسة، مداخل تحليل الفاعلين العنيفين من غير الدول في المراحل الأنتقالية، السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، ع ١٩٢، ٢٠١٣، ص١١.

(*)- نشير هنا، لأهم البحوث في مجال تطوير نماذج تصنيف الفاعلين العنيفين:-

Uirich Schreckener, "Fragil Amed Non state Actors And Security Govermance", In: Alan Bryden, And Marina Caparini (Eds.), Prirate Actors And Security Governance, (Geneva: Dcef, 2006).

- هشام القروي، التيارات والحركات الراديكالية العابرة للحدود والأشكاليات الأمنية المطروحة على دول الربيع العربي، المؤتمر السنوي لمراكز الدراسات السياسية والأستراتيجية في الوطن العربي الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ١٥- ١٧، ديسمبر ٢٠١٢.

١٨- فرانك بيلي، معجم بلاك ويل للعلاقات السياسية، ترجمة ونشر:- مركز الخليج للابحاث، دبي ، ط١، ٢٠٠٤ ، ص٤٢.

١٩- مي مجيب، النظام الإقليمي، مصادر التغيير وجدل الهوية، مصدر سابق، ص٧.

٢٠- خالد حنفي علي، مصدر سابق، ص٣.

٢١- محمد السيد سليم ، مصدر سابق، ص٥٣ . نقلا عن:- فهمي هويدي ، بانتظار مبادرة جديدة لمواجهة الازمة، الشروق، ٢٩ يناير ٢٠١٧ .

٢٢- خالد حنفي علي، مسارات متوازية، جدلية العلاقة بين الأقتصاد والتغيير السياسي بعد الثورات، السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، ع ١٩١، ٢٠١٣، ص٣. كذلك راجع :- مجموعة باحثين، الاعصار ، من تغيير النظم الى تفكيك الدول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠١٥، ص٣٢١ – ٣٣٣ .

٢٣- عمرو عدلي، أفول الأيديولوجيا، الأ[طر النظرية لتطور النماذج التنموية بعد الثورات، السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، ع ١٩١، ٢٠١٣، ص٩.

*من أهم الدراسات التي تناولت الأشكالات الأقتصادية في مراحل ما بعد الثورات العربية، راجع: أحمد يوسف أحمد، مستقبل التغيير في الوطن العربي، المستقبل العربي، ع ٤١٤، ٢٠١٣، ص٢٢- ٢٣، كذلك راجع: خالد حنفي علي، مسارات متوازية، مصدر سابق، ص٤- ٥.

٢٤- أحمد يوسف أحمد، مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي، المستقبل العربي، ع ٤٤٣، ٢٠١٦، ص٤٥- ٤٦.

٢٥- عبد المنعم المشاط، سياقات مغايرة، تعريف الأمين القومي في ظل الدولة العربية الجديدة، السياسة الدولية، ع ١٩٠، ٢٠١٢، ص٣٥- ٣٦.

٢٦- أحمد يوسف أحمد، مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي، مصدر سابق، ص٤٦.

٢٧- خالد حنفي علي، المربع صفر، البيئة الانتقالية المحفزة على العنف بعد الثورات، السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، ع ١٩٣، ٢٠١٣، ص٣.

٢٨- مريم وحيد، أثر الأحتقان:- الأشكال الجديدة للعنف في المراحل الانتقالية، السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، ع ١٩٣، ٢٠١٣، ص٦.

٢٩- لدراسة أكثر تفصيلاً عن موضوع النزاعات الانفصالية في العالم العربي، راجع: سليم مطر، مصدر سابق، كذلك راجع: مي مجيب، الأنفجار داخلياً. . المأزق الطائفي في المشرق العربي بعد الثورات، السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، ع ١٩١، ٢٠١٣، ص١٣. كذلك راجع : رضا محمد هلال ، طموحات الاكراد بين الفدرالية والانفصال ، السياسة الدولية ، ع٢٠٥ ، ٢٠١٦ ، ص١٢٤-١٢٨ .

٣٠- حسن نافعة ، مصدر سابق ، ص٢٠ .

٣١- عبد الحي يحيى زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأميركي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص١٠٣- ١٠٤.

٣٢- محمد السيد سليم، مصدر سابق، ص٤٩- ٥٠.

٣٣- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في: مجموعة باحثين، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٤، ص٣٤.

٣٤- عبد الوهاب بدرخان، رهانات متداخلة، السياسة الخارجية وإدارة الأزمة، السياسة الدولية، ع ١٩٢، ٢٠١٣، ص٩٥.

٣٥- نورهان الشيخ، الخوف من التغيير، محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري، السياسة الدولية، ع ١٩٠، ٢٠١٢، ص٧٨.

٣٦- محمد فايز فرحات، السلوك الصيني – الروسي، إزاء موجة الربيع العربي، قراءة في ما وراء المصالح الأقتصادية، في: مجموعة باحثين، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، مصدر سابق، ص٢٦٠.

٣٧- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مصدر سابق، ص٤٦- ٤٧.

٣٨- محمد فايز فرحات، مصدر سابق، ص٢٦١.

٣٩- مايكل هدسون، تحولات جيوسياسية، صعود أسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط، المستقبل العربي، ع ٤١٤، ٢٠١٣، ص٩٧- ٩٨.

٤٠- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث، مصدر سابق، ص٣٨- ٣٩.

٤١- مجموعة باحثين، مستقبل التغيير في الوطن العربي :- مخاطر داهمة،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠١٣ ، ص٢١٢- ٢١٣.

٤٢- محمد السيد سليم، مصدر سابق، ص٥١.

٤٣- مي مجيب، الأنفجار داخلياً. . المأزق الطائفي، مصدر سابق، ص١٤.

*- إن البنية الديموجرافية، إثنياً ومذهبياً، في سوريا مشابهة جداً للوضع في تركيا، ومن ثم هاك خشية تركية من أن تتأثر تركيا، أو تنتقل إليها الفوضى، الأمر الذي يدفع تركيا دائماً لمنع أنفجار الوضع في سوريا، وأحتوائه عند حدود معينة.

٤٤- طلال عتريسي، الأهداف والمصالح الإيرانية في النظام العربي بعد الثورات، في: مجموعة باحثين، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، مصدر سابق، ص٣٦٣- ٣٦٤.

*- تنص المادة ٢٨ من الاتفاقية على :- " ان الولايات المتحدة الامريكية ملزمة باتخاذ اجراءات فورية في حال تهدد العراق خطر خارجي يهدد ارضه" .

٤٥- وليد عبد الحي، مصدر سابق، ص٧٨- ٧٩.

٤٦- أندريه غوندر فرانك، مصدر سابق، ص٩٣.

٤٧- محمد الأخصاصي، الحراك العربي، سراب الثورة، واقع اللاثورة، المستقبل العربي، ع ٤٢٧، ٢٠١٤، ص١٢٧- ١٢٨.

٤٨- من أهم الدراسات في هذا المجال:-

- احمد عبد ربه، الأستثناء الديمقراطي، مستقبل الدولة الوطنية في العالم العربي بعد ثورات الربيع، السياسة الدولية، ع ٨٩٥، ٢٠١٤، ص٢٤- ٢٥.

- سامح راشد، الداخل يتقدم، تراجع نسبي في تأثير العالم الخارجي، السياسة الدولية، ع ٩٠، ٢٠١٢، ص١٠٤- ١٠٦.

٤٩- علاء عبد الحفيظ محمد، مستقبل الدولة الوطنية العربية في ضوء إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج، المستقبل العربي، ع ٤٢٩، ٢٠١٤، ص١٨.

٥٠- عبد الإله بلقزيز، آليات التفكيك وظواهره،المستقبل العربي، ع/ ٤٤٣ ، ٢٠١٦ ، ص٧٨.

٥١- نقلاً عن: أبو بكر الدسوقي، هل يستطيع العرب مواجهة سايكس بيكو الجديدة، السياسة الدولية، ع ٢٠٥، ٢٠١٦، ص٨٩.

٥٢- علاء عبد الحفيظ محمد، مصدر سابق ، ص١٨-١٩ .